جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية

إعداد الطالبة: مريم أحمد عبد الله الجرمي

إشراف الدكتور: عبد الكريم بشير أحمد

الدرجة العلمية أستاذ مشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد

بتاريخ 25 ربيع الأول1447هـ الموافق: 2025/9/17 م

الآية القرآنية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

صدق الله العظيم

سورة هود الآية (88)

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.... ونصح الأمة.... إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

(سيدنا مُحَمَّد عليه أفضل الصلاة والتسليم)

إلى من غمرتني بحنانها وحبها ولم تبخل عليَّ بدعائها رحمها الله...

(أمي العزيزة)

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق ... حفظه الله وأطال في عمره .....

(أبي العزيز)

إلى شريك حياتي الذي كان دافعاً لي في كل ما أقوم به من أعمال فقدم الكثير من الجهد والعطاء بحب وسخاء تقديراً لتضحيته وعرفاناً بالجميل رحمه الله....

(زوجي الغالي)

إلى من أكابد الحياة من أجلهم حباً وتضحية ورعاية وأتمنى على الله أن يحفظهم .....

(أبنائي الأعزاء)

إلى من أحبهم وأدعو لهم بظهر الغيب بأن يحفظهم الله ويوفقهم

(أخي وأخواتي)

إلى أسرتي الثانية لما قدموه لي من تشجيع .....

(عائلة زوجي)

وإليكم جميعاً أهدي عملي المتواضع سائلةً المولى عز وجل أن يوفقني لإتمامه بخير.....

الشكر والتقدير

الحمد كل الحمد لله لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة وانطلاقاً من قوله عليه أفضل الصلاة والسلام " من لا يشكر الله لا يشكر الناس".

فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الدكتور عبد الكريم بشير أحمد** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وجهده المتواصل في النصح والإرشاد والتوجيه، في سبيل إنجاز هذه الرسالة بهذا الشكل، إن اللسان ليعجز عن شكره فبارك الله فيه.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: صابر المهدي الوحش

والدكتورة: فتحية رمضان وادي

لما كانت لآرائهم وملاحظاتهم القيمة دوراً كبير في إثراء الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى **الدكتور الفاضل باسم الرتيمي والدكتورة الفاضلة أمال التكروري** وذلك لتشجيعهم المستمر ومساعدتهم لي.

والشكر موصول إلى الأساتذة بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة الزاوية، والى الأخوة والأخوات في مكتبة كلية الاقتصاد.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر الدكتورة **سعاد رمضان المريري** على ما بذلته من جهد في التصحيح اللّغوي وإعطائي بعض الملاحظات.

وأخص بالشكر كل من قدم لي يد المساعدة في سبيل إتمام هذه الرسالة، والشكر إلى كل صديقاتي لما بذلوه من جهد، والشكر والتقدير لكل من ساهم بالنصح والإرشاد وتعاون لإتمام الرسالة وغفلت عن ذكره.

الباحثة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء دور جامعة الزاوية في دعم الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال أبعادها التعليمية والبحثية والتقنية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة وُزعت على عينة عشوائية مكونة من 400 عضو من أعضاء هيئة التدريس بمختلف كليات الجامعة، وقد تم استرجاع 340 استبانة صالحة للتحليل.

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **IBM SPSS الإصدار 27**، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، منها: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار ألفا كرونباخ، معامل ارتباط بيرسون، الانحدار البسيط والمتعدد، اختبار **T** ، وتحليل التباين الأحادي**.(ANOVA)**

أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا للأبعاد الأربعة (البرامج التعليمية، الأنشطة، البنية المعلوماتية، البنية الأساسية للحاسوب) في دعم الاقتصاد المعرفي، حيث بلغ معامل التحديد **(R^2)** نحو 0.35، ما يشير إلى أن هذه الأبعاد مجتمعة تفسر 35% من التغير في أداء الجامعة، كما وُجدت علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرات**.(0.40)**

بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بتطوير البرامج التعليمية، وتحسين البنية المعلوماتية والرقمية، وتعزيز الدعم الفني داخل الجامعة، بما يسهم في تعزيز جاهزيتها للانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

الكلمات المفتاحية: جامعة الزاوية، الاقتصاد المعرفي، التنمية المستدامة، التعليم العالي، البنية التحتية الرقمية.

Abstract:

This study aims to examine the role of the University of Zawia in supporting the knowledge economy and achieving sustainable development through its educational, research, and technological dimensions. The study adopted the descriptive analytical approach, and data were collected via a questionnaire distributed to a random sample of 400 faculty members across various colleges. A total of 340 valid responses were analyzed.

The data were processed using IBM SPSS version 27, applying a range of statistical tools including frequencies, percentages, means, standard deviations, Cronbach's Alpha, Pearson correlation, simple and multiple linear regression, t-tests, and one-way ANOVA.

Findings revealed a statistically significant positive impact of the four dimensions (educational programs, activities, information infrastructure, and computer infrastructure) on the support of the knowledge economy. The coefficient of determination (R^2) was 0.35, indicating that these variables explain 35% of the performance variation. A moderate correlation (0.40) was also observed.

The study recommends enhancing educational programs, upgrading digital and information infrastructure, and reinforcing technical support to strengthen the university's readiness to transition toward a knowledge-based economy.

Keywords: University of Zawia, Knowledge Economy, Sustainable Development, Higher Education, Digital Infrastructure.

فهرس المحتويات

الآية القرآنية.....أ
الإهـــداء .....ب
الشكر والتقدير ..... ج
الملخص..... د
فهرس المحتويات.....و
فهرس الجداول..... ط
فهرس الأشكال..... ي

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المقدمة: 1
أولاً: - مشكلة الدراسة:.....1
تساؤلات الدراسة:.....1
ثانياً: - أهداف الدراسة:.....2
ثالثاً:- أهمية الدراسة:.....2
رابعاً:- فرضيات الدراسة:.....2
خامساً:- حدود الدراسة: 3
سادساً:- منهجية الدراسة: 3
ثامناً:- مبررات اختيار الموضوع: 3
تاسعاً: - الدراسات السابقة: 3

الفصل الأول

اقتصاد المعرفة – المفهوم والأسس النظرية

نشأة وتطور اقتصاد المعرفة: 8
الفرق بين مصطلحي "اقتصاد المعرفة" و"الاقتصاد القائم على المعرفة:.....9
مفهوم اقتصاد المعرفة: 9
تسميات مختلفة لاقتصاد المعرفة: 11
أهمية الاقتصاد المعرفي:.....11
العوامل المؤثرة في ظهور اقتصاد المعرفة:.....12
التحديات المرتبطة باقتصاد المعرفة: 13
التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي: 14
تأثير اقتصاد المعرفة على المجتمعات والمؤسسات التعليمية:.....16

الفصل الثاني

التنمية المستدامة – الأبعاد والتطبيقات

أ - تعريف التنمية:.....19
ب- تعريف التنمية المستدامة: 20
ج- خصائص التنمية المستدامة: 21
د- سمات التنمية المستدامة:.....21
البعد الاقتصـــادي: 23
البعد البيئـــي:.....23
البعد الاجتماعـــي: 23
الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة: 23
أهداف التنمية المستدامة:.....23
المبحث الثاني: معوقات ومؤشرات التنمية المستدامة: 26
1- نقص التمويل والاستثمـار: 26
2- ضعف المؤسسات والسياسات الحكومية: 26
3- التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية:.....26
4- الفقر وعدم المساواة:.....26
5- نقص البحث العلمي والابتكار:.....27

الفصل الثالث

التعليم العالي والتنمية المستدامة

المبحث الأول: الإطار النظري والوظيفي للعلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة.....31
التعليم العالي ونشأة الجامعات مشروعها ودورها في تحقيق التنمية للجميع:.....31
العلاقة المفاهيمية والوظيفية بين التعليم العالي والتنمية المستدامة: 32
مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية المستدامة:.....33
التحديات التي تواجه التعليم العالي في دعم التنمية المستدامة:.....33
التعليم العالي كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:.....34
التجارب الدولية في دعم التعليم العالي للتنمية المستدامة: 35
1-تجربة الجامعات الإسكندنافية (فنلندا، السويد): 35
2-تجربة الجامعات الكندية: 35
3-تجربة جامعات جنوب شرق آسيا (سنغافورة وماليزيا):.....36
4-جمهورية الصين الشعبية: 36
5-كوستاريكا:.....36
6-رواندا:.....36
7-كوريا الجنوبية: 36

8- تجربة استراليا : 37
تجارب الجامعات العربية في تعزيز التنمية المستدامة:.....37
1- تجربة جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة – مصر: 37
2- جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية – الأردن:.....38
3- جامعة محمد الخامس – المغرب:.....38
4- جامعات الخليج KAUST – وجامعة قطر: 38
5- جامعات دول الخليج – جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) وجامعة قطر:.....38
التجربة الليبية: دراسة حالة جامعة الزاوية: 38
الأهداف المشتركة: 40
التحديات المشتركة: 40
الفرص المشتركة: 40
رابعاً: - الحوكمة الجامعية كدعامة لتحقيق التنمية المستدامة: 41

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول : أسلوب ومنهجية الدراسة:.....45
أولاً: أسلوب ومنهجية الدراسة 45
ثانياً: مجتمع الدراسة:.....46
ثالثاً: حدود الدراسة: 46
رابعاً: عينة الدراسة:.....46
خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:.....47
المبحث الثاني :- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها: 52
الوصف الإحصائي لعينة الدارسة وفق المعلومات العامة:.....52
تحليل فقرات الاستبانة: 55

لفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المقدمة.....68
أولا: النتائج: 68
ثانياً- التوصيات: 69
ثالثاً- آفاق الدراسة: 69
المراجـــع: 71
اللاحق : 75

فهرس الجداول

الجدول رقم (1) : مقارنة بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة.....14
الجدول رقم (2) : الفرق بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية العامة 25
الجدول رقم (3) : مقارنة مختصرة لأبرز مبادرات الجامعات في دعم التنمية المستدامة 39
الجدول رقم (4) : دراسة مقارنة بين الدول التى حققت الأهداف 17 ومدي استفادة ليبيا من التجربة 39
الجدول رقم (5) : التجارب الدولية المختارة ومدي استفادة ليبيا منها 41
الجدول رقم (6) : توزيع العينة حسب الكليات 48
الجدول رقم (7) : درجات مقياس ليكرت الخماسي 49
الجدول رقم (8) : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة 50
الجدول رقم(9) : توزيع عينة الدارسة حسب العمر 52
الجدول رقم 10 : توزيع عينة الدارسة حسب الجنس 52
الجدول رقم 11 : توزيع عينة الدارسة حسب المؤهل العلمي.....53
الجدول رقم 12 : توزيع عينة الدارسة حسب الحالة الاجتماعية 53
الجدول رقم 13 : توزيع عينة الدارسة حسب عدد سنوات الخبرة في جامعة الزاوية 54
الجدول رقم 14 : توزيع عينة الدارسة حسب الكليات في جامعة الزاوية.....54
الجدول رقم 15 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال "البحث والتطوير 55
الجدول رقم 16 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقارت مجال" التعليم والتدريب " 57
الجدول رقم 17 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقارت مجال " البنية المعلوماتية " 58
الجدول رقم 18 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقارت مجال " البنية الأساسية للحاسوب" 60
الجدول رقم 19 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لجميع فقارت اقتصاد المعرفة.....61
الجدول رقم ()20 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقارت مجال" أهداف التنمية المستدامة " 62
الجدول رقم (21) : تحليل الانحدار الخطي المتعدد –(الفرضيات 1-4) المتغير التابع أهداف التنمية المستدامة 64
الجدول رقم (22) : تحليل الانحدار الخطي البسيط-الفرضية الثالثة (اجمالي أهداف التنمية المستدامة).....66

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1) : أبعاد التنمية الاقتصادية 22
الشكل رقم (2) : التجارب الدولية المختارة ومدي استفادة ليبيا منها.....42

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

- **المقدمة.**
- **مشكلة الدراسة.**
- **أهداف الدراسةِ.**
- **أهمية الدراسة .**
- **فروض الدراسة.**
- **حدود الدراسة.**
- **منهجية الدراسة.**
- **أسباب اختيار الموضوع.**
- **الدراسات السابقـــــــة.**

المقدمة:

في ظل التسارع التقني والرقمي الذي يميز القرن الحادي والعشرين، أصبحت المعرفة العامل الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي، فلم تعد عناصر الإنتاج التقليدية مثل الأرض، والعمل، ورأس المال المادي كافية وحدها لدفع معدلات النمو، بل أصبحت المعرفة، بمكوناتها الرئيسة من تعليم، وبحث علمي، وابتكار، وتكنولوجيا، تمثل الركيزة الأساسية لبناء اقتصادات مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، وهو ما يُعرف بمفهوم "اقتصاد المعرفة.

ويشير هذا المفهوم إلى منظومة اقتصادية تعتمد على أنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها كقوة دافعة لخلق القيمة المضافة وتعزيز التنافسية وقد أثبتت التجارب العالمية أن نجاح الدول، وخاصةً المتقدمة منها، يرتبط بقدرتها على توليد المعرفة وتوظيفها لرفع الإنتاجية وتحفيز الابتكار في المقابل، تواجه الدول النامية مثل ليبيا تحديات هيكلية تحول دون تبني هذا الأنموذج، أبرزها الاعتماد على القطاعات التقليدية، وضعف البنية الرقمية والتعليمية، وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير، ما أدى إلى فجوة معرفية تعيق النمو المستدام.

في هذا الإطار، تلعب الجامعات دورًا محوريًا كمراكز لإنتاج المعرفة والابتكار والتعاون مع المجتمع والصناعة من هنا تبرز أهمية دراسة دور الجامعات الليبية، وعلى رأسها جامعة الزاوية، في دعم اقتصاد المعرفة، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة الجامعة في تبني عناصر اقتصاد المعرفة عبر أربعة أبعاد رئيسة: البحث والتطوير، التعليم والتدريب، البنية المعلوماتية، والبنية التحتية للحوسبة، مع تقديم توصيات لتعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م.

أولاً: ـ مشكلة الدراسة:

تسعى ليبيا إلى تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية عبر التحول نحو اقتصاد معرفي يقوم على الاستثمار في رأس المال البشري، والتعليم، والابتكار، وعلى الرغم من امتلاكها ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية، فأن استغلال هذه الموارد لا يزال محدودًا نتيجة غياب منظومة متكاملة تجعل المعرفة محورًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا الواقع يثير تساؤلات حول قدرة المؤسسات الوطنية، وخاصة الجامعات، على أداء دور فاعل في دعم هذا التحول.

تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من هذه المشكلة، تتمحور الإشكالية في **السؤال الرئيس:**

ما مدى مساهمة الجامعات الليبية، وبالأخص جامعة الزاوية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات وممارسات اقتصادية تعتمد على المعرفة؟

الأسئلة الفرعية:

ما الدور الذي تلعبه جامعة الزاوية في دعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار؟

كيف تساهم برامج البحث والتطوير في تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي؟

ما مدى فعالية البنية التحتية الرقمية في دعم التعليم والتعلم الإلكتروني؟

ما أثر برامج التعليم والتدريب على مهارات الخريجين وقدرتهم على الاندماج في سوق العمل؟

ثانياً: ـ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

تحليل العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.

إبراز دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم والبحث العلمي.

تقديم توصيات عملية لتعزيز دور الجامعات الليبية، وخاصة جامعة الزاوية، في دعم الاقتصاد المعرفي.

ثالثاً:- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تركيزها على دور جامعة الزاوية كمؤسسة تعليمية وبحثية في دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي، من خلال تطوير المهارات، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز الإنتاجية البحثية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً:- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: تسهم الأبعاد الأربعة (البحث والتطوير، التعليم والتدريب، البنية المعلوماتية، والبنية الأساسية للحاسوب) في جامعة الزاوية في تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي، مما يدعم الاقتصاد المعرفي ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة والبرامج المقدمة من مركز البحوث والاستشارات بجامعة الزاوية في تعزيز اقتصاد المعرفة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج التعليم والتدريب في رفع كفاءة الطلاب وتحسين فرص اندماجهم في سوق العمل، مما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبنية المعلوماتية على جودة التعليم والبحث العلمي من خلال توفير موارد تكنولوجية متقدمة.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبنية الأساسية للحاسوب في تحسين جودة التعليم وزيادة الإنتاجية البحثية.

خامساً:- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جامعة الزاوية

سادساً:- منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة على **المنهج الوصفي التحليلي الكمي،** لوصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل العلاقات بين مكوناتها، واستعراض الآراء المتعلقة بها، وتفسير العمليات التي تتضمنها والآثار التي تنجم عنها.

سابعاً: - تقسيمات الدراسة:

ينقسم هيكل الدراسة إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (المقدمة، مشكلة الدراسة، الفرضيات، الأهداف، الأهمية، تقسيمات الدراسة، ومبررات اختيار الموضوع، الدراسات السابقة).

الفصل الثاني: الإطار النظري وأدبيات الدراسة.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

ثامناً:- مبررات اختيار الموضوع:

نظرا للأهمية المتزايدة لاقتصاد المعرفة :كونه محركًا للنمو والتنمية عبر الابتكار والإبداع.

أهداف التنمية المستدامة: التي تتطلب استغلالًا فعالًا للمعرفة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة.

الفجوة البحثية في السياق الليبي :حيث تفتقر الدراسات إلى تحليل دور الجامعات الليبية في دعم اقتصاد المعرفة.

تاسعاً: - الدراسات السابقة:

1. **عدنان مناتي صالح (2019)** بعنوان :دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للتجربة العراقية استخدمت الدراسة : التحليل الوصفي ، تهدف الدراسة لإبراز أثر غياب اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة في العراق وتوصلت الى افتقار العراق لعناصر اقتصاد المعرفة، خاصة في تنمية المورد البشري منذ عام 1980، شكّل المعطل الأساس للتنمية المستدامة ،توصي

الدراسة بتوفير البيئة التعليمية لدعم الابتكار والإبداع، والاهتمام بالعلماء داخل وخارج العراق لتشجيع عودتهم وتوفير الأجواء المناسبة لهم

2. **إلهام شيلي** (2021) بعنوان واقع نشر مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية دراسة ميدانية تهدف لقياس مدى انتشار مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية توصلت الدراسة الى انه هناك مستوى متوسط لنشر البعد الاجتماعي، ومستوى ضعيف لنشر البعد البيئي لمفهوم التنمية المستدامة بين طلبة الجامعة توصي الدراسة بترشيد استهلاك الطاقة، وضع صناديق فرز النفايات، تعديل المناهج، عقد ندوات ومعارض بيئية، دعم البرامج المستدامة، وتفعيل أبعاد التنمية المستدامة داخل الحرم الجامعي

3. **محمد سعد أبو الفتوح** (2019) بعنوان اقتصاد المعرفة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا، دراسة قياسية تهدف لقياس أثر الاقتصاد المعرفي على جهود التنمية المستدامة في ماليزيا على المدى القصير والطويل وتوصلت الى أهم نتيجة ان الاقتصاد المعرفي له أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة وتوصي الدراسة بتبادل الخبرات الدولية، توجيه الاستثمارات نحو الصناعات المعرفية، زيادة مخصصات التعليم والصحة، إنشاء البنية التحتية للاتصالات، وتطوير نظم التعليم بما يتناسب مع اقتصاد المعرفة.

4. **مروة نبيل سويلم(2012)** بعنوان :هل يفتح اقتصاد المعرفة آفاقاً جديدة للتنمية المستدامة في مصر دراسة : تحليلية تهدف لدراسة إمكانية انتقال مصر إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة ، توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد المعرفي هو المرحلة الأبرز عالميًا، ويجب على مصر تطوير إمكانيات التعلم والتدريب توصي الدراسة بالاستفادة من تكنولوجيا التعليم والاتصالات، ربط المؤسسات الأكاديمية بالتمويلية، دعم العقول المهاجرة، وتشجيع القطاع الخاص على تمويل البحث العلمي والابتكار.

5. **صبيحي شهيناز (2012)** بعنوان :اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية تهدف لإبراز أهمية اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة بالإمارات، وتوصلت الى نتيجة ان التعليم وتكنولوجيا المعلومات هما أساس الاقتصاد المعرفي واستمراره، وتوصي الدراسة بتطوير النظام التعليمي، دعم تكنولوجيا المعلومات، توفير البنية التحتية للاتصالات، واعتماد المدخل المعلوماتي لتحقيق التكامل العربي.

6. **ناصر ساسي الطويري وآخرون (2019)** بعنوان :تحليل العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية تحليلية هدفت لتحليل أثر عناصر الاقتصاد المعرفي على النمو الاقتصادي الليبي وتوصلت الى ان رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات لهما أثر إيجابي، بينما الابتكار ضعيف نسبياً، والقوى العاملة لها أثر سلبي توصي الدراسة لإعادة هيكلة قطاع التعليم، تطوير المناهج، التركيز على التعليم التطبيقي، والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7. **مغلية بشير علي غانم (2013)** بعنوان :اقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية من وجهة نظر الأكاديميين بكلية الاقتصاد بجامعة سرت باستخدام استبيان وتحليل إحصائي تهدف للتعرف على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

أهم نتيجة: وجود دور فعّال لاقتصاد المعرفة في تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخول الأفراد توصى الدراسة بتعزيز الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي، وتطوير البنية التحتية المعرفية داخل الجامعات الليبية.

1. **عبد الناصر بشير عبد الله الصغير (2018)** بعنوان الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية في ليبيا هدفت الدراسة الى معرفة واقع وتطور الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الليبي، فقد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة التعليم في ليبيا غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة، بالإضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، وتوصي الدراسة بتطوير التعليم العالي وربطة بسوق العمل والاستثمار في البحث العلمي وموازنته لدعم التنمية المستدامة وتشجيع الشركة بين التعليم العالي والقطاع الخاص.

تُعد الدراسة الحالية إضافة نوعية إلى الأدبيات المتعلقة باقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، حيث جمعت بين التحليل النظري والتطبيق العملي، وركزت على الإطار المحلي الليبي من زاوية مؤسسية تعليمية. وهي بذلك لا تكرر ما سبق، بل تُكمل وتُعمّق الفهم، وتفتح آفاقًا جديدة للبحث والتطوير في الجامعات الليبية.

2. الفجوة البحثية:

1.نقص الدراسات في السياق الأكاديمي في ليبيا: معظم الدراسات تركز على القطاع الحكومي، مما يُظهر نقصًا في أبحاث تتعلق بتطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات، فالدراسات مثل دراسة الحلو (2012) هي الاستثناء، حيث تتعلق بجامعة الأقصى، لكنها لا تشمل تقييمًا شاملًا لجامعات أخرى مثل جامعة الزاوية، هذا يُبرز الحاجة لدراسة حالة تفصيلية حول كيفية تطبيق هذه الأنظمة في المؤسسات التعليمية في ليبيا.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:

1. المجال الجغرافي: ركزت الدراسات السابقة على سياقات دولية وإقليمية (مثل ماليزيا، الإمارات، ومصر)، بينما ركز البحث الحالي على الحالة الليبية، وتحديدًا جامعة الزاوية.

2. المنهج التطبيقي: تناول البحث الحالي دراسة ميدانية لتحليل دور جامعة الزاوية، بينما اعتمدت معظم الدراسات السابقة على تحليلات نظرية أو بيانات على المستوى الوطني.

3. الجوانب المدروسة: ركز البحث الحالي على أربعة أبعاد محددة (البحث والتطوير، التعليم والتدريب، البنية المعلوماتية، والبنية التحتية للحاسوب) داخل جامعة الزاوية، وهو ما لم يتم تناوله بشكل دقيق في الدراسات السابقة.

أي أن البحث الحالي امتدادًا للدراسات السابقة، لكنه يبرز بتركيزه على بيئة ليبية محددة تقديم تحليل تطبيقي لدور الجامعات في دعم الاقتصاد المعرفي، مما يسد فجوة بحثية واضحة في السياق الليبي.

الفصل الأول:

اقتصاد المعرفة – المفهوم والأسس النظرية

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم اقتصاد المعرفة

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة

المبحث الأول: نشأة وتطور اقتصاد المعرفة

يُعد الاقتصاد المعرفي من المفاهيم الحديثة التي فرضت حضورها بقوة في الفكر الاقتصادي المعاصر، نتيجة التحولات العالمية المتسارعة في مجالات التكنولوجيا والاتصال والتعليم، وقد جاء هذا الأنموذج ليُعيد تشكيل أسس الإنتاج والنمو، حيث أصبحت المعرفة بمختلف أشكالها المورد الرئيس في بناء الاقتصادات الحديثة، متجاوزة بذلك الأدوار التقليدية للموارد الطبيعية والعمل اليدوي.

يشير مصطلح "الاقتصاد المعرفي" إلى النمط الاقتصادي الذي تُنتج فيه المعرفة وتُوظف بكفاءة في مختلف القطاعات بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتعددت التعريفات لهذا المفهوم نظرًا لتداخل أبعاده الاقتصادية والتعليمية والتكنولوجية، إلا أن جوهره يتمثل في الاعتماد على رأس المال البشري والبحث العلمي والابتكار كعناصر أساسية للنمو.

في ضوء الأهمية المتزايدة لهذا النمط الاقتصادي، يسعى هذا الفصل إلى تناول الإطار المفاهيمي للاقتصاد المعرفي من خلال استعراض مفهومه، ونشأته، وأهم خصائصه ومكوناته، إضافة إلى العوامل التي تؤثر في تشكّله، لفهم أعمق لدوره في دعم خطط التنمية المستدامة.

نشأة وتطور اقتصاد المعرفة:

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين تحولات جذرية في بنية النشاط الاقتصادي، حيث أنتقل من اقتصاد يعتمد على الصناعة والإنتاج المادي إلى اقتصاد يرتكز على المعرفة والمعلومات، ويُعد المفكر بيتر دراكر (Drucker, 1993) من أوائل من مهدوا لهذا التحول، حيث أوضح في كتابه Post-Capitalist Societyأن المعرفة أصبحت المورد الأكثر أهمية في العصر الحديث، مشيرًا إلى أن المجتمعات المتقدمة لم تعد تقيس ثروتها بحجم الموارد المادية فقط، بل بقدرتها على أنتاج المعرفة وتوظيفها.

تسارعت هذه التحولات مع بروز ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهور الأنترنت وتوسع استخدامه في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى بروز اقتصاد جديد يُعرف بـ "اقتصاد المعرفة"، وهو فرع حديث من فروع العلوم الاقتصادية يتميز بتركيزه على المعلومات كمورد استراتيجي وأداة رئيسة للنمو والتنمية (عفونة، 2017).

تبنت العديد من المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والبنك الدولي، مفاهيم متقدمة حول اقتصاد المعرفة، مؤكدة دوره في تعزيز الإنتاجية والابتكار وتحقيق النمو المستدام من خلال الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير واستخدام تقنيات المعلومات بشكل مكثف.

الفرق بين مصطلحي "اقتصاد المعرفة" و"الاقتصاد القائم على المعرفة:

رغم التقارب المفاهيمي بين المصطلحين، تميز الأدبيات الاقتصادية بينهما من حيث النطاق والمضمون النظري والتطبيقي.

اقتصاد المعرفة: نمط اقتصادي يقوم على الاستخدام المكثف للمعرفة في مراحل الإنتاج والخدمات، بحيث تصبح المعرفة موردًا اقتصاديًا أساسيًا إلى جانب الموارد التقليدية، ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات التي تعتمد على المعلومات والتقنية والابتكار، مثل صناعة البرمجيات والتعليم والبحث العلمي، ووفقًا لتقرير البنك الدولي(World Bank, 2003) ، فهو "الاقتصاد الذي تُستخدم فيه المعرفة بشكل مكثف كعنصر أنتاج أساسي في العمليات الاقتصادية."

الاقتصاد القائم على المعرفة :مصطلح أوسع يشير إلى هيكل الاقتصاد الوطني بأكمله عندما يُعاد بناؤه ليجعل المعرفة المحرك الرئيس للنمو والتنافسية، ويتطلب منظومة متكاملة تشمل رأس المال البشري المؤهل، والبنية التحتية التكنولوجية، وجودة المؤسسات التعليمية والبحثية، والإطار التشريعي والتنظيمي الداعم، وقد عرّفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2005) بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد مباشرة على أنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات في جميع أنشطته الأساسية."

وبالتالي، يكمن الفرق الجوهري في أن "اقتصاد المعرفة" يعبر عن توظيف المعرفة في قطاعات محددة، بينما "الاقتصاد القائم على المعرفة" يعكس تحولًا هيكليًا شاملاً في الاقتصاد الوطني نحو الاعتماد المنهجي على المعرفة كمحرك شامل للتنمية.

مفهوم اقتصاد المعرفة:

تتعدد تعاريف اقتصاد المعرفة بحسب اختلاف المرجعيات الفكرية والتطبيقية، سواء من منظور اقتصادي، تعليمي، تكنولوجي أو تنموي. ومع ذلك، تتقارب معظم التعريفات حول المحورية التي تمثلها المعرفة والابتكار والتكنولوجيا الحديثة في دفع عجلة الإنتاج والنمو والتنمية.

" **يُفهم** اقتصاد المعرفة كنمط اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على المعرفة والابتكار في عملية الإنتاج، وليس فقط على عناصر الإنتاج التقليدية كالعامل ورأس المال" (Powell & Snellman, 2004) .

وينظر إليه" كجزء من تطور طبيعي في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث تحولت المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات معرفية تعتمد على أنتاج واستخدام المعرفة باعتبارها المورد الأهم لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي" .(World Bank, 2007)

عرفه منصوري (2005) بأنه "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع لتقنيات المعلومات وشبكة الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، خاصة التجارة الإلكترونية، مرتكزًا على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي."

بينما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الشمري، 1429هـ، ص 26) بأنه "الاقتصاد المبني على أنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات"، ويرى ناصر الدين (1428هـ) أن الاقتصاد المعرفي "يدور حول كيفية الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، وابتكارها، وتوظيفها بهدف الارتقاء بجودة التعليم وربطه بسوق العمل."

التربويون مثل الهاشمي (1430هـ) يرون أن الاقتصاد المعرفي هو "الاقتصاد الذي يعتمد على بناء معارف أكاديمية عميقة لدى الفرد موجهة بشكل كبير نحو مهنة محددة أثناء اكتساب المعرفة."

أما محمد خضري (2004) فيشير إليه كـ "منهج يستند إلى إدراك أهمية المعرفة وتطبيقاتها التقنية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل ما يُسمى المجتمع المعلوماتي."

وفي تعريف أكثر شمولية، **يرى حمد (2017)** الاقتصاد المعرفي بأنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا الحديثة واستخدام العقل البشري كمصدر للثروة، وتوظيف البحث العلمي لإحداث تغييرات استراتيجية في المحيط الاقتصادي والاجتماعي."

ومن زاوية تنموية، عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصادي، بهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة"، مشيرًا إلى أن المحفزات الأساسية تتمثل في العولمة، وانتشار الشبكات، وسرعة انتقال المعلومات وإتاحتها.

يمكن الاستنتاج من التعريفات أن المعرفة المستمرة والتطور التكنولوجي هما جوهر الاقتصاد المعرفي، كما أن البعد التوظيفي مشترك في العديد من التعريفات، خاصة تلك التي قدمها ناصر الدين والهاشمي.

وفي هذه الدراسة، **تُعرّف الباحثة اقتصاد المعرفة إجرائيًا** بأنه: فرع من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على أنتاج وتوظيف المعرفة بواسطة العقل البشري المبتكر، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات.

وتُقدمه أيضًا على أنه: اقتصاد ناتج عن تطور تكنولوجيا المعلومات يركز على توظيف المعرفة العملية والإنتاجية لتوليد الثروة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ومن خلال المقارنة بين التعريفات، يمكن استنتاج أن هناك اتفاقاً عاماً على أن المعرفة المستمرة والتطور التكنولوجي يمثلان جوهر الاقتصاد المعرفي، كما أن البعد التوظيفي يعد عنصراً مشتركاً بين عدد من التعريفات التي قدمها ناصر الدين والهاشمي.

وتُعرّف الباحثة اقتصاد المعرفة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: فرع من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على أنتاج وتوظيف المعرفة بواسطة العقل البشري المبتكر، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات.

كما تُقدمه الباحثة أيضًا على أنه: اقتصاد ناتج عن تطور تكنولوجيا المعلومات، يُركز على توظيف المعرفة العملية والإنتاجية لتوليد الثروة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

تسميات مختلفة لاقتصاد المعرفة:

تعددت المصطلحات المستخدمة للدلالة على اقتصاد المعرفة، نظرًا لتنوع أبعاده وتشابك مكوناته في ظل التحول الرقمي العالمي وتسارع الابتكار التكنولوجي. من أبرز هذه المصطلحات: الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الذكي، اقتصاد المعلومات، اقتصاد الابتكار، الاقتصاد الجديد، اقتصاد العقل، اقتصاد الأفكار، الاقتصاد غير المادي، اقتصاد التعليم والبحث العلمي، والاقتصاد الإبداعي، تُستخدم هذه التسميات غالبًا بشكل متبادل في الأدبيات الحديثة للإشارة إلى الاقتصاد الذي يتمحور حول المعرفة باعتبارها المورد الأساس لتوليد القيمة والنمو الاقتصادي.(UNESCO, 2023; OECD, 2022)

يشكل هذا الاقتصاد مرتكزًا رئيسًا في استراتيجيات التنمية المستدامة الحديثة، حيث أصبح الاعتماد على المعرفة والابتكار والرقمنة ضروريًا لتعزيز التنافسية وتحقيق رفاه الشعوب.(World Bank, 2021)

أهمية الاقتصاد المعرفي:

تتمثل أهمية الاقتصاد المعرفي في النقاط التالية:

- زيادة وتحسين الإنتاجية :يساهم الاستثمار في المعرفة والابتكار في رفع كفاءة الإنتاج وزيادة العوائد وخلق فرص عمل جديدة عبر استخدام المعرفة والتكنولوجيا بفعالية.(Porter, 1990)
- الحاجة إلى مهارات متقدمة :يفتح الاقتصاد المعرفي مجالات جديدة للوظائف في قطاع التكنولوجيا (OECD, 2016).
- تحسين جودة الحياة :يطور حلولًا مبتكرة لتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية .(Tapscott, 1996)
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام :يحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا ويقلل الاعتماد على الموارد التقليدية (Drucker, 1993).
- تحول جذري في تنظيم الإنتاج :يركز على المعرفة والابتكار لتعزيز التنافسية وتحقيق نمو مستدام، مع ضرورة مواجهة تحديات الفجوة الرقمية والاستثمار في التعليم.
- **ركيزة أساسية للتنمية المستدامة** :خلق وظائف جديدة ويفتح آفاقًا في المجالات التقنية والعلمية.

- تعزيز القدرة التنافسية :الدول التي تستثمر في المعرفة والتكنولوجيا تحقق ميزات تنافسية على المستوى العالمي.

العوامل المؤثرة في ظهور اقتصاد المعرفة:

ساهمت عدة عوامل في بروز اقتصاد المعرفة كنمط اقتصادي جديد يرتكز على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا، من أبرزها:

البحث والتطوير: أصبحت استثمارات البحث والتطوير ضرورية لتعزيز القدرة التنافسية، كما يؤكد تقرير الابتكار العالمي.(Global Innovation Index)

التكنولوجيا: لعبت الثورة الرقمية دورًا حاسمًا مع تقنيات مثل الأنترنت، الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي التي أعادت تشكيل أنتاج ونقل المعرفة. أدى ذلك إلى بيئة معرفية مفتوحة ومحفزة للابتكار (UNESCO, 2023).

التعليم: التعليم العالي والتدريب المستمر هما الركيزتان الأساسيتان، إذ يسهمان في تطوير مهارات الأفراد وتعزيز الابتكار. يُنظر للاستثمار في التعليم كأداة استراتيجية لتعزيز رأس المال البشري وكفاءة سوق العمل.(World Bank, 2021)

الخصائص والميزات الرئيسة لاقتصاد المعرفة:

يمتاز اقتصاد المعرفة بجملة من الخصائص البنيوية التي تميّزه عن الاقتصاد التقليدي، والتي تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتحول نحو التنمية المستدامة. من أبرز هذه الميزات ما يلي:

المعرفة كرأسمال استراتيجي: تُعد المعرفة المورد الأساسي لإنتاج السلع والخدمات، ويعتمد النمو الاقتصادي في هذا النوع من الاقتصاد على تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المستمر.(Drucker, 1993)

الابتكار المستمر: يُشكل الابتكار القوة المحرّكة في اقتصاد المعرفة، إذ يُفضي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة وتحسين العمليات الإنتاجية بشكل دائم.(Freeman, 1987; OECD, 2022)

البنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعتمد منظومة اقتصاد المعرفة على توفر بنية رقمية قوية تشمل شبكات الاتصالات، الحوسبة السحابية (Brynjolfsson & McAfee, 2014)، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما يتيح نشر المعرفة بسرعة وكفاءة..(UNESCO, 2023)

تحويل البيانات إلى معرفة قابلة للتطبيق: يشكل تحليل البيانات الضخمة إحدى الركائز الأساسية لاستخلاص رؤى استراتيجية تعزز من جودة اتخاذ القرار وتوفير ميزة تنافسية.(Kitchin, 2014)

الشبكات والتعاون: يزدهر الابتكار من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والشركات، عبر أنشاء أنظمة بيئية معرفية تشجع التبادل الحر للمعلومات.(Powell et al., 1996)

العالمية والمنافسة العابرة للحدود: يُمكّن الترابط الرقمي والقدرات المعرفية الشركات من التوسع في الأسواق العالمية والمنافسة فيها، مما يرفع من مستوى الإنتاجية والتنوع الاقتصادي.(World Bank, 2021) .

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة

التحديات المرتبطة باقتصاد المعرفة:

على الرغم من الخصائص المميزة التي يتمتع بها اقتصاد المعرفة، إلا أن تطبيقه يواجه العديد من التحديات البنيوية والتقنية والاجتماعية. ومن أبرزها:

ضعف جودة التعليم ومواءمته لسوق العمل: يتطلب اقتصاد المعرفة أنظمة تعليمية متطورة تركز على تنمية المهارات التحليلية والرقمية، وهو ما يشكل تحديًا في العديد من الدول النامية (Drucker, 1993).

غياب البيئة الداعمة للابتكار: واجه بعض البلدان صعوبات في توفير الأطر التشريعية: والمالية التي تحفز الابتكار وتحمي حقوق الملكية الفكرية.(OECD, 2022)

الفجوة الرقمية وأمن المعلومات: يؤدي عدم توفر البنية التحتية الرقمية الكافية إلى تفاقم الفجوة بين المجتمعات، إلى جانب ازدياد التهديدات الأمنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحديثة (UNESCO, 2023; Brynjolfsson & McAfee, 2014).

ضعف القدرات التحليلية وضبط جودة البيانات: أن غياب الكفاءات المؤهلة لتحليل البيانات ومعالجة المعلومات بشكل علمي يحد من فاعلية اتخاذ القرار.(Kitchin, 2014)

إشكالية إدارة المعرفة وتوزيع العوائد: يطرح التعاون المعرفي بين المؤسسات تحديات تتعلق بتوزيع الحقوق والفوائد بشكل عادل، مما قد يعيق بناء الثقة والتشارك طويل الأجل.(Powell et al., 1996)

تعقيد السياسات الوطنية في ظل المنافسة العالمية: تواجه الدول تحديات في مواءمة سياساتها الاقتصادية والتجارية مع المعايير الدولية، خاصة في مجالات حماية البيانات والملكية الفكرية.(World Bank, 2021)

الجدول رقم (1) : مقارنة بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة

الخاصية	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
الموارد الأساسية	الموارد الطبيعية ورأس المال المادي (الأرض-العمل-راس المال المادي)	المعرفة والمعلومات والابتكار (التكنولوجيا-راس المال البشري-الابداع)
التركيز	التركيز على رأس المال والتكنولوجيا	التركيز على الأفراد وطاقاتهم الإبداعية
الابتكار	الابتكار أقل أهمية مقارنة بالتوسع التقليدي	محرك رئيس للنمو والتطور الاقتصادي
التكنولوجيا	تكنولوجيا التصنيع والهندسة التقليدي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأساس
التوظيف	الوظائف تعتمد على العمل البدني والموارد التقليدية	الوظائف تعتمد على المهارات والمعرفة المتخصصة
الاستدامة	التركيز أقل على الاستدامة، الاعتماد على الموارد الطبيعية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأساس

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة.

التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي:

على الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها اقتصاد المعرفة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، إلا أن هناك العديد من التحديات الجوهرية التي قد تعيق استثماره الفعّال. ويمكن استخلاص أبرز هذه التحديات فيما يلي: -

1- **الفجوة الرقمية** :تظل الفجوة الرقمية تحديًا رئيساً، حيث تؤثر على قدرة الأفراد والدول على الاستفادة من المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، مما يزيد من الفوارق التنموية بين الدول المتقدمة والنامية.(Norris, 2001)

2- **الاستثمار في التعليم** :تحتاج الدول إلى استثمارات مستمرة وكبيرة في التعليم والتدريب لضمان وجود قوة عمل مؤهلة تمتلك المهارات والمعرفة المطلوبة لدعم اقتصاد المعرفة (World Bank, 2018).

3- **سرعة التغيير والتحديث**: شهد اقتصاد المعرفة تغيرات تقنية سريعة مما يفرض على المؤسسات والدول تحديث استراتيجياتها باستمرار للحفاظ على تنافسيتها وتحسين الإنتاجية.(OECD, 2020)

4- **تحديات البنية التحتية:** يتطلب اقتصاد المعرفة بنية تحتية متطورة تشمل شبكات الاتصالات، مراكز البيانات، وأنظمة المعلومات، وتعتبر أية قصور في هذه البنية عائقًا أمام النمو (UNESCO, 2023).

5- **حماية الملكية الفكرية**: مع ارتفاع أهمية الابتكار، يصبح ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية أمرًا حيويًا لدعم الابتكار وتشجيع الاستثمار في البحث والتطوير.(WIPO, 2021))

6- **الفجوة الاجتماعية والاقتصادية**: قد يؤدي اقتصاد المعرفة إلى توسيع الفجوة بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تفاوت فرص الوصول إلى التعليم والتكنولوجيا (.World Bank, 2021)

7- **التغير السريع**: يتطلب الابتكار المستمر قدرة عالية على التكيف، مما قد يكون تحديًا للمؤسسات التقليدية (Christensen، 1997).

8- **تحسين الإنتاجية**: من خلال استخدام المعرفة والتكنولوجيا بشكل أكثر فعالية.

9- **خلق وظائف جديدة**: يفتح اقتصاد المعرفة آفاقًا جديدة لفرص العمل، الأمر في المجالات التقنية والعلمية.

10- **تعزيز القدرة التنافسية**: يمكن للدول التي تستثمر في المعرفة والتكنولوجيا أن تحقق ميزات تنافسية على المستوى العالمي.

11- **الابتكار**: حيث يعد الابتكار محركًا رئيساً في اقتصاد المعرفة، وتسعى الشركات لتطوير منتجات جديدة وخدمات مبتكرة.

12- **تكنولوجيا المعلومات**: تزيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تعزيز فاعلية أنتاج المعرفة وتوزيعها، مما يساعد في تسريع العمليات التجارية.

13- **العالمية:** يمكن للشركات في اقتصاد المعرفة العمل على نطاق عالمي بسهولة أكبر، مما يزيد من المنافسة ويعزز من فرص التعاون الدولي.

14- **نقص المهارات**: هناك فجوة كبيرة بين المهارات المطلوبة في اقتصاد المعرفة والمهارات التي يمتلكها الأفراد. كما يشير دراكر (1993) إلى أن الاقتصاد الحديث يتطلب مهارات تقنية وتحليلية متقدمة، مما يجعل من الصعب على الكثير من الأفراد التكيف.

15- **عدم المساواة الرقمية**: حيث يعاني العديد من الأفراد من نقص في الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية والاقتصادية، وفقًا لما ذكرته (OECD،2013)، فأن الوصول المحدود إلى الأنترنت والتكنولوجيا الحديثة يعد من أهم العقبات الرئيسة.

16- **التغيرات السريعة**: لُوحِظ في الآونة الأخيرة تتطور التكنولوجيا بشكل متسارع، مما يجعل من الصعب على المؤسسات والأفراد مواكبة هذه التغيرات كما ذكره(شواب،2016) إلى أن هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى فقدان الفرص وعدم القدرة على الابتكار.

17- **الاعتماد على البيانات**: يعتمد اقتصاد المعرفة بشكل كبير على البيانات، مما يجعل الأفراد والمؤسسات عرضة لمشاكل الخصوصية والأمان وحماية البيانات وإدارة المعلومات تعتبر من التحديات الكبيرة، كما ناقش (كاستلز، 2000).

18-**المنافسة العالمية**: مع تزايد العولمة، تواجه المؤسسات المحلية منافسة من شركات عالمية ذات موارد تكنولوجية ومالية أكبر، حيث يتطلب هذا الأمر تحسين كفاءة الابتكار وزيادة القدرة التنافسية، وهو ما أكده (فان ديك،2006).

تأثير اقتصاد المعرفة على المجتمعات والمؤسسات التعليمية:

يُعد اقتصاد المعرفة من أبرز سمات الاقتصاد العالمي الحديث، إذ يقوم على أنتاج وتوزيع، واستخدام المعرفة والمعلومات كأصول استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية. ومع التحول التدريجي من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، أصبحت المجتمعات مطالَبة بدعم بيئات حاضنة للابتكار، وتطوير المهارات الفكرية، وتبني التقنيات الحديثة كأساس للتنافسية العالمية، وفي هذا الإطار، يشكل التعليم محورًا رئيسيًا في بناء الاقتصاد المعرفي، باعتباره الأداة الأساسية لإعداد موارد بشرية مؤهلة قادرة على الإبداع والتكيف مع متطلبات سوق العمل الديناميكي، مما يعزز من قدرة المجتمعات على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام (Schwab, 2016; UNESCO, 2021).ويمكن تلخيصهم فيما يلي:

تأثير اقتصاد المعرفة على المجتمعات: لقد أحدث اقتصاد المعرفة تحولات هيكلية عميقة في المجتمعات من خلال مساهمته المباشرة في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل نوعية، وهو ما يمكن ملاحظته في الأبعاد التالية:

تعزيز النمو الاقتصادي: يشكل اقتصاد المعرفة محركًا رئيساً للنمو الاقتصادي عبر تحسين الكفاءة والإنتاجية في مختلف القطاعات، فإتاحة المعرفة على نطاق واسع واستثمارها بفعالية يساهمان في دعم الصناعات الحديثة وتطوير أساليب عمل مبتكرة، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات المعيشة (World Bank, 2019; Benrouina & Malki, 2023).

إعادة تشكيل هيكل الطبقات الاجتماعية: يسهم هذا الاقتصاد في إعادة توزيع فرص العمل، حيث يعتمد على رأس مال بشري يتمتع بمهارات ومعرفة عالية المستوى. ونتيجة لذلك، تتحول المجتمعات إلى مزيد من التخصص في المجالات التكنولوجية والمعرفية، مع توفير فرص أكبر للفئات المتعلمة لتجاوز الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (Drucker, 1993; Khreisat et al., 2024).

تعزيز الابتكار وريادة الأعمال: يتيح اقتصاد المعرفة بيئة داعمة للابتكار، حيث تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى المعلومات واستغلال التقنيات الحديثة لتطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يعزز من روح الريادة ويحفز النمو الاقتصادي المستدام (Alam & Biswas, 2024).

تأثير اقتصاد المعرفة على المؤسسات التعليمية: تلعب المؤسسات التعليمية دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال إعداد كوادر بشرية متميزة وقادرة على مواجهة تحديات العصر الرقمي. ويظهر هذا التأثير من خلال:

تطوير المناهج وأساليب التدريس: يستدعي اقتصاد المعرفة تحولًا جذريًا في التعليم نحو تعزيز مهارات التفكير النقدي، التحليل، وحل المشكلات، لتلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار (Liu, 2020).

دعم الابتكار والبحث العلمي: تُعد الجامعات مراكز رئيسة للبحث والتطوير، حيث توفر بيئة مناسبة للتجريب والإبداع، وتعمل على تخريج طلاب مؤهلين للمساهمة الفعّالة في الاقتصاد المعرفي. وتعد تجربة جامعة ستانفورد، التي أسهمت في تطوير وادي السيليكون كمركز عالمي للتكنولوجيا والابتكار، مثالًا رائدًا على هذا الدور (Etzkowitz, 2002).

تعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية والصناعية: تُمثل هذه الشراكات عنصرًا أساسيًا في ربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق، كما توفر فرصًا للتدريب العملي وتزويد الطلاب بالخبرات الضرورية لوظائف المستقبل (Bernita & Feldman, 2012).

ج: تحديات تطبيق اقتصاد المعرفة:

على الرغم من الإمكانات الهائلة التي يوفرها اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية الشاملة، إلا أن تطبيقه يواجه مجموعة من التحديات البنيوية والتقنية والاجتماعية، حيث يعد ضعف البنية التحتية الرقمية من أبرز المعوقات، خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من محدودية الوصول إلى شبكات الأنترنت والتقنيات الحديثة .(World Bank, 2023) كما أن نقص الاستثمار في رأس المال البشري يشكل عائقًا أمام تطوير المهارات والقدرات اللازمة للتكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي .(UNESCO, 2023) إضافة إلى ذلك، تُعد الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية تحديًا عالميًا يؤدي إلى تفاوت كبير في فرص الاستفادة من التقنيات والمعرفة .(OECD, 2023) ولا يمكن إغفال مقاومة التغيير المؤسسي والاجتماعي، حيث تواجه العديد من الأنظمة التقليدية صعوبة في التحول نحو نماذج أكثر ابتكارًا وتشاركية تتماشى مع خصائص اقتصاد المعرفة.(Lundvall & Johnson, 1994)

الفصل الثاني

التنمية المستدامة – الأبعاد والتطبيقات

- **المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها**
- **المبحث الثاني: معوقات التنمية المستدامة ومؤشراتها**

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وخصائصها وسماتها:

شهد العالم في العقدين الأخيرين، تحولاً كبيراً نحو تبني مفاهيم التنمية المستدامة كمحور أساس في السياسات الوطنية والدولية، حيث يعكس هذا التحول إدراك المجتمعات العالمية لأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

نستعرض من خلال هذا المبحث المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهها في التطبيق، والفرص المتاحة لتحقيق توازن مستدام بين الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، وتقديم رؤية شاملة حول كيفية تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الحالية، والتأكيد على أهمية التعاون الدولي والمحلي لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ورغم الاختلاف في تعريفات التنمية المستدامة فأن مضمونها هو الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل. كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشى بالتدريج دون أن تتجدد والمعرضة إلى الفناء.

مفهوم التنمية المستدامة

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى " تطوير استراتيجيات وسياسات تُوازن بين تلبية احتياجات الإنسان الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تكاملًا بين الأبعاد الثلاث " الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية".

ومن خلال هذا المبحث نوضح فهم شامل لمفهوم التنمية المستدامة، والتأكيد على ضرورة تبني هذا النهج لتحقيق مستقبل أكثر استدامة وعدلاً لجميع سكان الأرض، مستندين في ذلك إلى مجموعة من المصادر الأكاديمية الموثوقة، التي تقدم رؤىً عميقة وتحليلات دقيقة حول هذا الموضوع الحيوي، وكما حض ربنا - سبحانه وتعالى - الناس على عدم الإسراف، مع التأكيد لهم بعدم نفاذ نِعَمهِ قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشرَبُوا وَلاَتُسرِفُوا أنهُ لاَ يُحِبُّ المُسرِفِينَ﴾ [سورة الأعراف، رقم الآية 31].

أ ـ تعريف التنمية:

مفهوم التنمية: "هي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في هياكل الإنتاج" (الطبولي ،2005).

"هي العملية التي من خلالها يحدث تحسن في ظروف المعيشة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، عبر زيادة الدخل الفردي وتحسين الخدمات الأساسية" (فاضل، 2018).

"هي تحقيق التغيير الإيجابي في حياة الإنسان من خلال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مع التركيز على توفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية" (مصطفى، 2020).

ب- تعريف التنمية المستدامة:

"التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتشمل ثلاثة أبعاد رئيسية: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي" (الأمم المتحدة، 2015).

"التنمية التي تضمن تلبية حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية" (جابر، 2021).

"إطار تنموي متكامل يحافظ على البيئة ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تحمي حقوق الأجيال القادمة" (شوقي، 2019).

"نهج تنموي يقوم على التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعية، بحيث يتم استغلال الموارد بشكل رشيد يضمن استمرارها للأجيال القادمة" (الطيب، 2022).

تعريف التنمية المستدامة دولياً:" تُعرَّف التنمية المستدامة وفقاً للأمم المتحدة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (United Nations, 2015) تشمل هذه التنمية ثلاثة أبعاد رئيسة: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي. تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في عام 2015 كإطار عالمي لتحقيق هذه الرؤية بحلول عام 2030.

وعرّفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) سنة 1989م التنمية المستدامة كما يلي:

"أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، بحيث تحمي تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السلمية) تحمي الأرض والمياه والمصادر النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة". (مصطفى، 2006).

تشمل التنمية المستدامة ما يزيد على النمو فهي تتطلب تغيراً في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادياً واستخداماً للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته لتحسين توزيع الدخل ورأس المال البيئي.

مفهوم أخر للتنمية المستدامة: "عُرّفت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام (1987) بأنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات ومتطلبات الحاضر دون التعرض والمساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها، وبالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة ". (رومانو، 2003)

كذلك عرفتها إحدى الدراسات التنمية المستدامة بمفهومها الشامل بأنها: "عملية مستمرة ديناميكية لها أوجه اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية، وتسعى إلى العدالة الاجتماعية وإلى رفع السوية المعيشية والتعليمية والصحية لأفراد المجتمع، وتحسين إدارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية والمادية وتنويعها

واستغلالها بالشكل الأمثل، بما يضمن استخدام هذه الموارد للأجيال القادمة مع الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري والتاريخي والوطني للمجتمعات" (الشرع 2007).

كما عرفت التنمية المستدامة بأنها: "تلبي المتطلبات الحالية دون المساس بإمكانيات

الأجيال القادمة لتلبية هذه المتطلبات أو تعرضهم لأي خطر، وهي تمثل في ذاتها أهدافاً للعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة" بورتلاند (1987).

كما تعرف التنمية المستدامة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) كإطار عام" يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاث أبعاد رئيسة تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، كما ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم "النمو الاحتوائي والمستدام، والتنمية الإقليمية المتوازنة " بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية ، وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة .

ج- خصائص التنمية المستدامة:

تم طرح مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم عام 1974م، وتطور المفهوم بشكل أكبر في قمة ريو عام 1992م التي ركزت على البيئة والتنمية المستدامة حيث يُشير تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى أن التنمية المستدامة تتميز بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

هي عملية تنموية طويلة الأمد تعتمد على تقييم الإمكانات الحالية والتخطيط لفترات زمنية مستقبلية تمتد لأطول مدة يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات، كما تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد في المقدمة، مثل الغذاء والملبس والتعليم والصحة.

تُراعي التنمية الحفاظ على المحيط الحيوي من خلال حماية العناصر والمركبات الأساسية كالهواء والماء، مع ضمان عدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الحياة، وتعتمد على التكامل والتنسيق بين استخدام الموارد والتوجهات التكنولوجية، بحيث تعمل بانسجام مع النظام البيئي لتحقيق تنمية متواصلة، كما تهدف إلى ضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية للموارد الطبيعية الضرورية لاستدامة المجال الحيوي لكوكب الأرض (World Commission on Environment and Development 1987).

د- سمات التنمية المستدامة:

تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم في ظل آليات ووسائل تحافظ على البيئة فهي تنمية تتصف بالاستقرار ولها

مقومات الاستمرار فهي ليست تنمية اقتصادية أو تنمية اجتماعية أو ثقافية كلاً على حدة بل هي كل ذلك مجتمعة بالتالي فهي تنمية تتميز بمجموعة من السمات من أهمها. (الهيتي وآخرون،2001)

هي تنمية يعد البعد الزمني فيها هو الأساس فهي تنمية طويلة الأجل وبالضرورة تستند على تقديرات الإمكانيات الحالية، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات التي تؤثر في التنمية.

هي تنمية تضع تلبية الحاجات الأساسية للإنسان في قمة أولوياتها مثل الغذاء، المأوى، الملبس، وحق التعليم، وحق الصحة، وكل ما يرتبط بالمستويات المعيشة للأفراد.

هي تنمية تحافظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال العناصر والمركبات الأساسية للهواء والماء والتربة ومصادر الطاقة، وكذلك تحافظ على التنوع الوراثي للكائنات الحية بأنواعها المختلفة.

هي تنمية متكاملة يعد الجانب البشري أولى أهدافها لذلك فهي تراعي الحفاظ على منظومة

القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي للفرد والمجتمع وحقه في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.

هي تنمية تشرط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة وعدم تلوثيها.

أبعاد التنمية المستدامة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية):

تربط التنمية المستدامة بين التنمية الاقتصادية من جهة وقضايا البيئة وحقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى فهي تعني الرباط الوثيق بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع وبالتلى فهي تعتمد على مجموعة من الأبعاد (وردم ،2003).

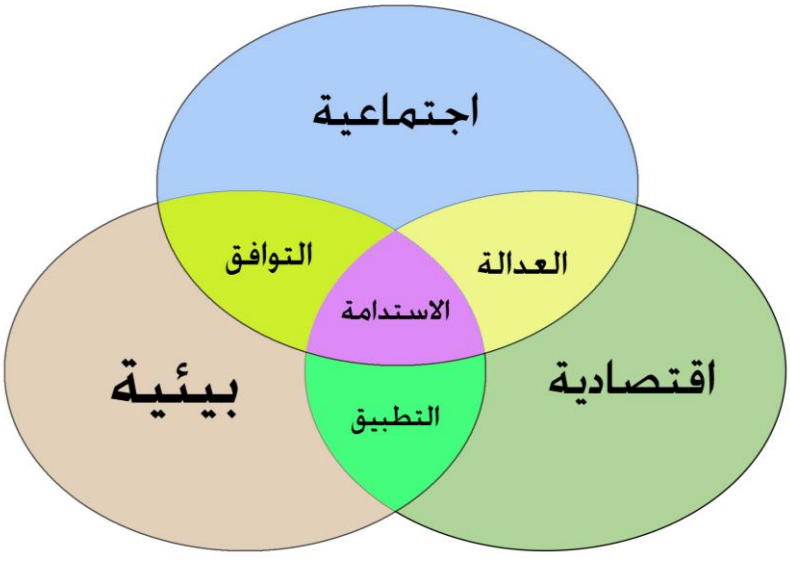

الشكل رقم (1) : أبعاد التنمية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً الى أدبيات الدراسة

البعد الاقتصــادي:

يعني البعد الاقتصادي استمرارية تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة في نظام يمكنه أنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويمنع حدوث اختلالات اجتماعية وبيئية مع التوازن في استخدام الموارد الطبيعية من خلال السياسة الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية تعكس تحقيق المستوي الأمثل من استخدام الموارد بشكل يمكنه من تحقيق التنمية المستدامة.

البعد البيئــي:

الاعتداد بمفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام بيئي حدوداً لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف للموارد بما لا يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وبالتالي ترتبط التنمية المستدامة بعمليات الإنتاج والاستهلاك المختلفة والضرورية للنمو وتقليل التأثيرات السلبية المصاحبة التي تؤثر على حياة الأفراد.

البعد الاجتماعــي:

حيث يركز على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها، ويتهم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد والتوازن في استهلاكها وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى كل من يحتاجها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر في حياتهم بشفافية ودقة.

الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يلي:

اقتصادياً: النظام المستدام اقتصادياً هو النظام الذي يتمكن من أنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، ويحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي، ويمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن سياسات اقتصادية.

بيئياً: النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وتجنب

الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، وذلك من خلال حماية التنوع الحيوي، والاتزان الجوي، وإنتاجية التربة، والأنظمة البيئية الأخرى.

اجتماعياً: يكون النظام مستداماً اجتماعياً في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية.

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال أليتاها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في التالي: (United Nations،1987).

1. زيادة قدرات المجتمع لتحسين مستوى الحياة بالنسبة لأفراده، حيث تركز سياسة التنمية المستدامة على العنصر البشري الذي هو هدفها وأداتها في نفس الوقت، لذلك تركز على الجوانب غير المادية للظروف المعيشية مثل الصحة والعلاقات الاجتماعية ونوعية البيئة الطبيعية.
2. المحافظة على موارد البيئة الطبيعية: حيث تحافظ التنمية المستدامة على البعد البيئي الذي تدهور كثيراً، نتيجة الأنماط التنموية القديمة وزيادة الاتجاه إلى التصنيع على حساب الزراعة.
3. التنمية برؤية مستقبلية وتكاملية: حيث تنطلق التنمية المستدامة من رؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً بين كافة الفئات الحالية والمقبلة وتهتم بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية من منظور شمولي وتكاملي ومتناغم الوحدات.World Bank ، (2015).
4. إحداث التغير الفكري والسلوكي والمؤسسي: من خلال وضع سياسات وبرامج تنموية أكثر مرونة ونضج، وتنفيذها بكفاءة وفاعلية، وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود وتعارضها واستنزاف الموارد المحددة وفي مقدمتها الوقت.
5. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية والمجتمعية القائمة: وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسئولية تجاه مجتمعهم وبيئتهم، وحثهم على المشاركة الفاعلة، وإيجاد حلول مناسبة للمشكلات من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة
6. استحداث مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات التنموية المتوازنة: فمن خلال استحداث هذه المجالات تزيد القدرة على تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، وبالتالي تحسين مستواهم الاجتماعي، وزيادة الرفاهية والقضاء على الفقر.
7. التخطيط للتنمية من منظور كوني (عالمي): حيث تركز خطط التنمية المستدامة على وضع الأحوال العالمية الكونية في الاعتبار.

وبما أن أهداف التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. وتُترجم هذه الرؤية الشاملة إلى (17) هدفًا عالميًا أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015 كجزء من رؤية 2030 للتنمية المستدامة، لمعالجة التحديات العالمية الأكثر إلحاحًا، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ وتدهور البيئة، مع ضمان أن يتمتع الجميع بفرص عادلة ومستقبل أفضل يلي:(United Nations, 2015) **وتتمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في:**

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.
2. القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية السليمة.
3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية لجميع الفئات العمرية.
4. توفير تعليم جيد ومنصف وشامل وتعزيز التعلم مدى الحياة.

5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة.
7. تأمين طاقة حديثة ومستدامة وبأسعار معقولة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز الابتكار والتصنيع المستدام.
10. الحد من أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.
11. جعل المدن والمجتمعات شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
12. ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. مواجهة تغير المناخ واتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من آثاره.
14. حماية الحياة تحت الماء والحفاظ على المحيطات والبحار.
15. حماية النظم البيئية البرية ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي.
16. السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية وشاملة للجميع.
17. تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ومما سبق نلاحظ أن الفرق بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف السبعة عشر تتمثل في أن أهداف التنمية المستدامة هي إطار شامل ومتكامل يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للجميع، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما قد تكون أهداف التنمية العامة أكثر تركيزًا على جوانب محددة دون النظر إلى الصورة الكاملة، مثل ما هو موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : الفرق بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية العامة

	الفرق	أهداف التنمية المستدامة (SDGs)	الأهداف العامة
1	النطاق والشمولية:	أهداف عالمية تشمل جميع البلدان، سواء المتقدمة أو النامية، وتغطي مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	محدودة النطاق، وتتركز غالبًا على قضايا معينة مثل النمو الاقتصادي أو الحد من الفقر دون النظر إلى الجوانب البيئية أو الاجتماعية بشكل متكامل
2	الاستدامة	تركز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع ضمان أن تكون التنمية مستدامة للأجيال القادمة.	تركز بشكل أكبر على النمو الاقتصادي أو تحسين الظروف الاجتماعية دون اعتبار كافٍ للآثار البيئية طويلة المدى.
3	الفترة الزمنية	تم تحديدها لفترة زمنية محددة (2015-2030) ولها مؤشرات قابلة للقياس لمراقبة التقدم.	لم تحدد الفترة الزمنية والمؤشرات
4	الشراكات العالمية	تؤكد على أهمية التعاون العالمي والشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف	أكثر تركيزًا على الجهود المحلية أو الوطنية دون التركيز على التعاون الدولي.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة

المبحث الثاني: معوقات ومؤشرات التنمية المستدامة:

معوقات التنمية المستدامة:

تواجه التنمية المستدامة عدة معوقات تحول دون تحقيق أهدافها بشكل كامل، فيما يلي أهم المعوقات:

1- نقص التمويل والاستثمار:

تُعدّ الموارد المالية المحدودة من أكبر المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة، فالتمويل ضروري لدعم المشاريع البيئية والاجتماعية، مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية النظيفة مما يتطلب استثمارات ضخمة لا تستطيع جميع الدول توفيرها.(United Nations (2015

الافتقار إلى التعليم والتوعية:

التعليم والتوعية بالاستدامة البيئية والاجتماعية أمران حيويان لتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن نقص الوعي والمعرفة بهذه القضايا يضعف من قدرة الأفراد والمجتمعات على المساهمة بفعالية. (UNESCO ,2017)

2- ضعف المؤسسات والسياسات الحكومية:

قد تعاني بعض الدول من نقص في القدرات المؤسسية أو من ضعف في التشريعات والسياسات، مما يؤدي إلى قلة التطبيق الفعلي للسياسات المستدامة..(World Bank (2018

المصالح الاقتصادية المتعارضة:

تسعى الشركات لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، ما قد يؤدي إلى تجاهل أو تقليل الاهتمام بالأبعاد البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة.(Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2006

3- التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية:

تُعدّ التغيرات المناخية من أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، حيث تتسبب الكوارث الطبيعية في تدمير الموارد وإعادة توجيه الموارد الاقتصادية. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), (2014).

4- الفقر وعدم المساواة:

يمثل الفقر وانعدام المساواة تحديًا كبيرًا حيث يحد من قدرة الأفراد على الاستفادة من الفرص المتاحة ويزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية.: .(United Nations (2019

5- نقص البحث العلمي والابتكار:

الابتكار والتطور التكنولوجي ضروري أن لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن نقص الاستثمار في البحث العلمي في الدول النامية يعيق تطوير حلول مستدامة .(2021) UNCTAD.

مؤشرات التنمية المستدامة والتعليم العالي

تُعد مؤشرات التنمية المستدامة أدوات قياس حيوية لتقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا لأجندة الأمم المتحدة 2030. وتنقسم هذه المؤشرات إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **البُعد الاقتصادي**: يشمل مؤشرات مثل النمو الاقتصادي، الإنتاجية، الابتكار، فرص العمل، والاستثمار في البنية التحتية. التعليم العالي يسهم في هذا البُعد من خلال إعداد رأس مال بشري مؤهل، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وتوفير المعرفة التقنية التي تدعم الصناعات المعرفية.

"التعليم العالي يُعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي من خلال إنتاج المعرفة وتطوير المهارات التي يحتاجها سوق العمل.(UNESCO, 2022) "

2. **البُعد الاجتماعي**: يتضمن مؤشرات مثل جودة التعليم، المساواة بين الجنسين، الصحة، العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر. الجامعات تلعب دورًا محوريًا في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة التعليم للجميع، وتطوير برامج تعليمية تراعي الفئات المهمشة، وتعزيز ثقافة المواطنة.

"يساهم التعليم العالي في بناء مجتمعات أكثر عدالة وتماسكًا من خلال تمكين الأفراد وتوسيع خياراتهم الاجتماعية والاقتصادية.(Thleij & Zrouqa, 2025) "

3. **البُعد البيئي:** يشمل مؤشرات مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية، تقليل الانبعاثات، إدارة النفايات، والتكيف مع تغير المناخ. التعليم العالي يساهم في هذا البُعد عبر دمج مفاهيم الاستدامة البيئية في المناهج، وتشجيع البحث في الطاقة النظيفة، وإطلاق مبادرات جامعية للحفاظ على البيئة، "الجامعات التي تدمج الاستدامة البيئية في سياساتها ومناهجها تُعد نموذجًا مؤسسيًا لتحقيق التنمية البيئية المستدامة.(Al-Mutairi, 2021) "

أن "دمج مفاهيم الاستدامة في التعليم العالي يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويجب أن يكون جزءًا من السياسات الجامعية لا مجرد مبادرات فردية."، حيث ان دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة يُعد من أبرز القضايا التي تتصدر خطط السياسات التعليمية في القرن الحادي والعشرين، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى بناء اقتصاد معرفي وتحقيق تنمية شاملة. وفي السياق الليبي، تبرز الجامعات كمؤسسات محورية في هذا التحول، وعلى رأسها **جامعة الزاوية** التي تمثل نموذجًا مهمًا يمكن من خلاله فهم التحديات والفرص في هذا المجال.

1-: التعليم العالي كدعامة للتنمية المستدامة

التعليم العالي لا يُعد مجرد وسيلة لنقل المعرفة، بل هو قاطرة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. الجامعات تساهم في هذا من خلال:

- إنتاج المعرفة والبحث العلمي
- إعداد كوادر بشرية مؤهلة
- تعزيز ثقافة المواطنة والمسؤولية
- دعم الابتكار والتكنولوجيا
- ربط التعليم بسوق العمل والمجتمع

وقد أكدت منظمة اليونسكو أن "الجامعات تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التعليم، البحث، والمشاركة المجتمعية.(UNESCO, 2022) "

2- البُعد الاقتصادي ودور الجامعات الليبية

في البُعد الاقتصادي، يُسهم التعليم العالي في:

- إعداد رأس مال بشري مؤهل قادر على قيادة التحول نحو اقتصاد المعرفة
- تشجيع ريادة الأعمال والابتكار من خلال مراكز البحث والتطوير
- تحفيز النمو المحلي عبر الشراكات مع القطاع الخاص

في ليبيا، أظهرت **دراسة الطويري وآخرون** *(2019)* أن رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، رغم ضعف الابتكار. وهنا يأتي دور الجامعات مثل جامعة الزاوية في تطوير المناهج وربطها بسوق العمل، وتوفير بيئة تعليمية محفزة للإبداع.

3- البُعد الاجتماعي ودور جامعة الزاوية

في البُعد الاجتماعي، تلعب الجامعات دورًا في:

- تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة التعليم للجميع
- تمكين المرأة والشباب عبر برامج تعليمية موجهة
- ترسيخ قيم المواطنة والمسؤولية

كما في دراسة **سيف يوسف السويدي** *(2022)* في جامعة الزاوية أظهرت أن أعضاء هيئة التدريس يرون في المسؤولية الاجتماعية للجامعة أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في البُعد الاجتماعي.

كما أن الجامعة تسعى إلى دمج مفاهيم الاستدامة في أنشطتها الأكاديمية والمجتمعية، رغم التحديات المتعلقة بالتمويل والبنية التحتية.

4- البُعد البيئي والتعليم العالي

في البُعد البيئي، يُمكن للجامعات أن:

- تنشر الوعي البيئي بين الطلبة والمجتمع
- تدمج مفاهيم الاستدامة في المناهج
- تطلق مبادرات للحفاظ على البيئة الجامعية

كما أن **دراسة إلهام شيلي (2021)** في الجزائر أظهرت ضعفًا في نشر البعد البيئي داخل الجامعات، وهو ما ينطبق جزئيًا على السياق الليبي. ومع ذلك، تسعى جامعة الزاوية إلى تحسين هذا الجانب من خلال عقد ندوات بيئية، وتفعيل دور الطلبة في حماية البيئة الجامعية.

5 البحث العلمي كحلقة وصل بين الأبعاد الثلاثة:

البحث العلمي يُعد الأداة التي تربط بين الأبعاد الثلاثة، حيث يُسهم في:

- تطوير حلول اقتصادية مستدامة
- معالجة قضايا اجتماعية مثل الفقر والبطالة
- ابتكار تقنيات بيئية جديدة

دراسة شليق وتليش (2023) في جامعة الزاوية أثبتت وجود علاقة طردية بين البحث العلمي والتنمية المستدامة، وأوصت بزيادة الدعم المؤسسي للبحث العلمي، وتوظيفه في خدمة المجتمع.

أي إن التعليم العالي في ليبيا، وخاصة في جامعة الزاوية، يمتلك إمكانيات واعدة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، لكنه يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية، التمويل، وتحديث المناهج. الربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب رؤية استراتيجية، وإرادة مؤسسية، وشراكة فعالة بين الجامعات والمجتمع والدولة.

"كلما زاد الاهتمام بالبحث العلمي والتعليم العالي، اقتربنا من تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا" (شليق، 2023).

الفصل الثالث

التعليم العالي والتنمية المستدامة

المبحث الأول: الإطار النظري والوظيفي للعلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة

المبحث الثاني: دراسات وتجارب دولية وعربية في ربط التعليم العالي بأهداف التنمية المستدامة

المبحث الأول: الإطار النظري والوظيفي للعلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة الإطار المرجعي الأهم في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي، ولا يمكن تحقيقها دون الاستثمار الفعّال في التعليم، وخاصة التعليم العالي، باعتباره المحرك الأساس للتغيير والإبداع والتقدم المجتمعي، فالجامعات ليست مجرد مؤسسات تعليمية، بل تعد فاعلًا رئيساً في بناء القدرات الوطنية، وإنتاج المعرفة، وتوجيه السياسات نحو مستقبل أكثر توازنًا واستدامة.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى استعراض العلاقة المفاهيمية والوظيفية بين التعليم العالي والتنمية المستدامة، من خلال تحليل أدوار الجامعات، وبيان كيفية مواءمة مخرجاتها مع متطلبات التنمية، إلى جانب التحديات التي تواجهها في تحقيق هذا الهدف.

التعليم العالي ونشأة الجامعات مشروعها ودورها في تحقيق التنمية للجميع:

التعليم العالي:

يُعد التعليم العالي أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعرفة فحسب، بل يمتد ليشمل إنتاجها وتوظيفها في خدمة التنمية الشاملة." **ويُعرّف التعليم العالي** بأنه "المرحلة التعليمية التي تلي التعليم الثانوي، وتُقدَّم في الجامعات والمعاهد العليا، بهدف إعداد الكوادر البشرية المؤهلة علميًا ومهنيًا، وتنمية القدرات البحثية والإبداعية، وتعزيز القيم الثقافية والاجتماعية " .(UNESCO, 2022)وتؤكد الدراسات أن التعليم العالي يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إعداد رأس مال بشري قادر على الابتكار، وفي التنمية الاجتماعية عبر تعزيز العدالة والمساواة، وفي التنمية البيئية من خلال نشر الوعي البيئي وتطوير تقنيات مستدامة. كما أشارت دراسة **جريبي وبوخدنة (2021)** إلى أن "مستقبل الشعوب والأمم مرتبط بمستوى أداء المؤسسات الجامعية ومدى قدرتها على أن تكون مصدرًا رئيسيًا في صنع المعرفة وإدارتها، ومنارة ثقافية في المجتمع."

كما نشأت الجامعات عبر التاريخ كمؤسسات تعنى بنقل المعرفة وتطوير الفكر العلمي وسرعان ما توسعت لتصبح محركات رئيسة للتنمية المجتمعية، فقد تحوّل مشروع الجامعة من مجرد توفير التعليم العالي إلى رؤية شاملة تتعلق ببناء القدرات البشرية وتعزيز البحث العلمي، وخلق الروابط الفعالة مع المجتمع والاقتصاد (الغنام، 2017).

ويرتكز مشروع الجامعة الحديث على ضمان التعليم الشامل والمنصف، إذ تسعى الجامعات إلى توفير فرص متكافئة لجميع فئات المجتمع، مع التركيز على تطوير مهارات وكفاءات الخريجين بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تولي الجامعات أهمية كبرى لتعزيز البحث العلمي التطبيقي الذي يخدم القضايا المحلية والعالمية، ويُسهم في الابتكار والتنمية المستدامة (الحمادي، 2019).

هذا المشروع التنموي للجامعة ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة التي تؤكد على الحق في التعليم، والعدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع دون تمييز، فالجامعة ليست فقط مركزًا لتعليم المعرفة، بل أداة حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال خلق بيئة تعليمية وبحثية مستدامة، وخدمة المجتمع عبر شراكات فعالة مع مختلف الجهات (العلى، 2020).

كما تُعد جامعة الزاوية إحدى الجامعات الليبية الحكومية الرائدة، وقد تأسست عام 1988 بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (135)، وتقع في مدينة الزاوية غرب ليبيا. كانت تُعرف سابقًا باسم *جامعة* السابع من أبريل، ثم تغير اسمها إلى جامعة الزاوية بعد عام 2011، في إطار التحولات السياسية التي شهدتها البلاد.

تضم الجامعة عددًا كبيرًا من الكليات المتخصصة في مجالات العلوم الإنسانية، التطبيقية، الطبية، والهندسية، وتمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. ويبلغ عدد طلابها نحو 29,000 طالب، ويعمل بها أكثر من 2,800 عضو هيئة تدريس، مما يجعلها من أكبر المؤسسات التعليمية في المنطقة الغربية.

تسعى جامعة الزاوية إلى تعزيز دورها في خدمة المجتمع المحلي، وتطوير البحث العلمي، والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين جودة التعليم، وتوسيع الشراكات الأكاديمية، وتبني سياسات تعليمية حديثة تواكب متطلبات الاقتصاد المعرفي.

وقد تم اختيار جامعة الزاوية كمجال تطبيقي لهذه الدراسة نظرًا لما تمثله من نموذج واقعي يعكس التحديات والفرص التي تواجه الجامعات الليبية في سعيها نحو تفعيل اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل محدودية الموارد، وتفاوت مستويات البنية التحتية، والحاجة إلى تطوير المناهج وأساليب التدريس بما يتماشى مع متطلبات العصر.

العلاقة المفاهيمية والوظيفية بين التعليم العالي والتنمية المستدامة:

تُعد التنمية المستدامة إطارًا شاملًا يُوجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نحو تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر وضمان حقوق الأجيال القادمة، وفي قلب هذه الرؤية، يحتل التعليم العالي موقعًا استراتيجيًا حيويًا، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعرفة فحسب، بل يمتد إلى بناء القدرات الوطنية، وتعزيز البحث العلمي، والمساهمة الفاعلة في تنمية المجتمعات وتحقيق التنمية الشاملة (اليونسكو، 2017، العلى، 2020).

يرتكز التعليم العالي على ثلاثة أدوار وظيفية رئيسة تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

التعليم والتأهيل: حيث تعمل الجامعات على إعداد كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المهارات والمعرفة اللازمة لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع دمج مفاهيم الاستدامة ضمن المناهج وبرامج الدراسة (المهدي، 2018، العلي، 2018).

البحث العلمي والابتكار: يمثل البحث العلمي المصدر الرئيس للمعرفة التي تسهم في إيجاد حلول مبتكرة لمشكلات التنمية مثل التغير المناخي، إدارة الموارد الطبيعية، وتحسين جودة الحياة، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني (السيد، 2020).

خدمة المجتمع: من خلال نقل المعرفة، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتقديم الاستشارات والدعم الفني، والاندماج في مشاريع التنمية المحلية، مما يعكس مسؤولية الجامعة الاجتماعية ويساعد في تحقيق العدالة والتنمية الشاملة (الزهراني، 2019).

مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية المستدامة:

لا تقتصر أهمية التعليم العالي في تحقيق التنمية على الكم فقط، بل على جودة وكفاءة المخرجات التي ينبغي أن تتماشى مع احتياجات التنمية المحلية والعالمية. ويتطلب ذلك تحديث المناهج وتطوير البرامج التعليمية لتشمل مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والابتكار، مع ربط مخرجات التعليم بسوق العمل واحتياجات الاقتصاد الوطني (رجب، 2020، الخليلي، 2021).

كما تُعد الشراكات بين الجامعات والقطاعين الحكومي والخاص أداة فعالة لتعزيز التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، فضلاً عن أهمية تطوير آليات قياس ومتابعة أداء مخرجات التعليم لتحقيق الأهداف المرجوة (الحمادي، 2021).

التحديات التي تواجه التعليم العالي في دعم التنمية المستدامة:

رغم الدور الحيوي الذي يلعبه التعليم العالي، إلا أن الجامعات في العديد من البلدان، ولا سيما في الدول النامية، تواجه تحديات جوهرية، منها:

نقص التمويل والموارد: مما يؤثر على جودة التعليم، البحث العلمي، والبنية التحتية (خليل، 2019).

تحديث المناهج: عدم مواكبة البرامج التعليمية للتغيرات السريعة في متطلبات سوق العمل والتحديات البيئية والاجتماعية (الزعبي، 2020).

ضعف التكامل مع المجتمع والاقتصاد: وغياب قنوات فعالة للتواصل مع القطاعات المختلفة (العتيبي، 2021).

غياب ثقافة الاستدامة: سواء على مستوى السياسات، الممارسات، أو الوعي الجامعي العام (السيد، 2018).

الضعف الإداري والمؤسسي: ضعف الحوكمة والرؤية الاستراتيجية وضعف المشاركة المجتمعية في صنع القرار (السيد، 2018).

تستلزم هذه التحديات تبني استراتيجيات شاملة لإصلاح منظومة التعليم العالي تركز على تعزيز جودة التعليم والبحث، وربط الجامعة بالمجتمع، وتفعيل المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في تحقيق التنمية المستدامة.

التعليم العالي كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يُعد التعليم العالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يوفر الكوادر المؤهلة التي تواكب متطلبات سوق العمل والتحديات البيئية والاجتماعية. ويعتبر ربط التعليم بالبحث العلمي والابتكار والخدمة المجتمعية أمرًا محوريًا لضمان فاعلية مساهمة الجامعات في تحقيق أهداف التنمية (اليونسكو، 2015).

لقد أظهرت الدراسات أن دمج مفاهيم الاستدامة في المناهج والبرامج الأكاديمية يُنمّي وعي الطلاب ويعزز مهاراتهم في التعامل مع قضايا العصر المعقدة، مما يهيئ جيلًا قادرًا على قيادة التحول نحو مستقبل مستدام (علي، 2018).

المبحث الثاني: دراسات وتجارب دولية وعربية في ربط التعليم العالي بأهداف التنمية المستدامة

أدركت معظم الدول في العقود الأخيرة أن الجامعات ليست مؤسسات أكاديمية منعزلة، بل تمثل قوة دافعة نحو التنمية الشاملة والمستدامة، فقد ساهم تطور مفاهيم التنمية المستدامة وتعدد أبعادها (البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية) في إعادة النظر إلى أدوار التعليم العالي، ليصبح شريكًا محوريًا في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية، ووفق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، تم التأكيد على ضرورة إشراك الجامعات في قيادة التغيير نحو استدامة الموارد، تعزيز العدالة، وبناء مجتمعات مرنة وقادرة على مواجهة الأزمات، ويستعرض هذا المبحث تجارب عالمية وعربية مختارة، مع التوقف عند تجربة جامعة الزاوية كأنموذج ليبي، وتحليل الدروس المستفادة منها في السياق العربي.

التجارب الدولية في دعم التعليم العالي للتنمية المستدامة:

1- تجربة الجامعات الإسكندنافية (فنلندا، السويد):

تميّزت الجامعات الإسكندنافية، مثل جامعة هلسنكي في فنلندا وجامعة لوند في السويد، باتباع استراتيجيات شاملة لتحقيق الاستدامة، فقد عملت هذه الجامعات على دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية، واعتماد معايير الحرم الجامعي الأخضر، وتطوير سياسات الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات، كما ساعد النظام التعليمي القائم على المشاركة والشفافية في تعزيز وعي الطلبة بدورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Karlsson et.al., 2020) ، وعمليًا أظهرت النتائج حتى عام 2025م أن جامعة SLU السويدية حققت مركزًا متقدمًا ضمن أفضل (200–101)جامعة عالميًا في تصنيف Times Higher Education Impact Rankings لعام 2025م، وتبوأت المركز الثالث عالميًا في هدف "العمل المناخي .(SDG 13). كما احتلت جامعة لينيوس Linnaeus University المركز الحادي عشر عالميًا في نفس الهدف، فيما نجحت جامعة غوتنبرغ في خفض انبعاثاتها الكربونية بنسبة 8% مقارنة بعام 2019م، من خلال برامج الطاقة المتجددة وتقنيات رصد الكربون الذكية، كما أظهرت جامعة مالمو تطورًا ملحوظًا عبر خفض انبعاثات السفر " تقليل كمية الغازات الضارة التي تُطلق في الجو بسبب وسائل النقل (مثل الطائرات، والسيارات، والقطارات بنسبة معينة وهذه الانبعاثات غالبًا تكون ثاني أكسيد الكربون (CO2)وغيره من الغازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ" بنسبة 19%، وانتاج 182,000 KWh من الطاقة الشمسية، مع تعزيز سياسات إعادة التدوير.(Lundström & Persson, 2025)

2- تجربة الجامعات الكندية:

اتبعت الجامعات الكندية، مثل جامعة بريتيش كولومبيا وجامعة تورنتو، نهجًا شموليًا يدمج الاستدامة في التعليم، والبحث العلمي، والإدارة الجامعية وقد أسست هذه الجامعات مراكز بحثية متخصصة في التغير المناخي، وأدرجت مقررات إلزامية حول الاستدامة لجميع التخصصات، كما

اعتمدت مؤشرات أداء لقياس الأثر البيئي والاجتماعي لأنشطتها، ما ساعدها على تحقيق تكامل بين الدور التعليمي والبحثي في دعم التنمية المستدامة(Moore, 2005)) ولا زالت تواصل هذه الجامعات العمل على تطوير خططها المستدامة.

3- تجربة جامعات جنوب شرق آسيا (سنغافورة وماليزيا):

ركزت جامعات جنوب شرق آسيا، مثل الجامعة الوطنية في سنغافورة وجامعة مالايا في ماليزيا، على ربط التعليم بالتنمية البيئية والاقتصاد الأخضر، شملت هذه الجهود إدماج التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد، أنشاء مبانٍ جامعية صديقة للبيئة، وتشجيع البحث في الزراعة المستدامة والتكنولوجيا النظيفة.(Leal Filho et al., 2018) .

4- **جمهورية الصين الشعبية:**

حققت الصين إنجازات استثنائية في مجال القضاء على الفقر (الهدف 1) حيث انتشلت مئات الملايين من الفقر خلال العقود الماضية، كما استثمرت بكثافة في تطوير البنية التحتية والطاقة المتجددة لتصبح أكبر منتج عالمي للألواح الشمسية وتوربينات الرياح (الهدف 7). ومع ذلك، لا يزال اعتمادها الكبير على الفحم الحجري يمثل تحديًا لتحقيق العمل المناخي (الهدف 13).

5- كوستاريكا:

كوستاريكا تعتبر أنموذجًا عالميًا في إدارة الموارد الطبيعية، حيث تعتمد بنسبة 98% على الطاقة المتجددة (الهدف 7)، ولديها سياسات بيئية صارمة لحماية الغابات والتنوع البيولوجي (الهدف 15). كما طورت السياحة البيئية لتصبح مصدر دخل رئيساً، ومع ذلك تواجه تحديات اقتصادية تحد من قدرتها على تحقيق عمل لائق ونمو اقتصادي شامل (الهدف 8).

6- رواندا:

أظهرت رواندا تجربة فريدة بالتعافي السريع من آثار الإبادة الجماعية، حيث حققت تقدمًا في القضاء على الفقر (الهدف 1) والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، كما تبنت سياسات بيئية مبتكرة مثل حظر الأكياس البلاستيكية ودعم حماية الحياة البرية (الهدف 15)، ومع ذلك فإن محدودية الموارد الاقتصادية تمثل تحديًا لتحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، حققت تقدم ملحوظ في الأهداف الاجتماعية والبيئية، مع وجود فجوات في الأهداف الاقتصادية.

7- كوريا الجنوبية:

تحولت كوريا الجنوبية من دولة نامية إلى قوة اقتصادية بفضل التصنيع والتكنولوجيا (الهدف 9)، مع نظام تعليمي متقدم ساعد على تحقيق تعليم جيد (الهدف 4). استثمرت في البحث والتطوير بشكل كبير، لكنها تواجه تحديات بيئية ناتجة عن الصناعات الثقيلة، مما يؤثر على تحقيق الهدف 13 (العمل

المناخي)، حيث حققت تقدم بارز في الابتكار والتعليم والنمو الاقتصادي، مع تحديات بيئية متعلقة بالتصنيع.

8- تجربة استراليا :

شكّلت التجربة الأسترالية في دعم التعليم العالي للتنمية المستدامة نموذجًا رائدًا على مستوى العالم، إذ انتهجت أستراليا سياسة تعليمية واضحة تقوم على إدماج مفاهيم الاستدامة في مختلف مستويات التعليم الجامعي، سواء في السياسات أو المناهج أو البحث العلمي. وتؤكد الدراسات أن الجامعات الأسترالية قد بادرت، منذ أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إلى إعادة هيكلة برامجها الأكاديمية بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(UN SDGs) ، حيث تم إدماج مفاهيم الاستدامة في المقررات الدراسية على نحو عابر للتخصصات، بحيث لا تقتصر على العلوم البيئية فقط، بل تمتد إلى الاقتصاد، والهندسة، والعلوم الاجتماعية، وغيرها.(Tilbury, 2011)

كما أن الحكومة الأسترالية دعمت هذه التوجهات من خلال تمويل الأبحاث التطبيقية ذات الصلة بقضايا بيئية واجتماعية، مثل تغيّر المناخ، والطاقة المتجددة، والعدالة الاجتماعية، فضلًا عن إنشاء مراكز بحثية متخصصة كمركز التميز في أبحاث تغيّر المناخ، ومعهد الاستدامة بجامعة كوينزلاند (Leal Filho et al., 2019). ولم تقتصر الجهود على الجانب الأكاديمي، بل امتدت لتشمل بُعدًا تطبيقيًا يتمثل في تحويل الحرم الجامعي إلى بيئة مستدامة، تعتمد على الطاقة المتجددة وإعادة تدوير النفايات، كما هو الحال في جامعة موناش التي التزمت بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام (Monash University, 2030 2020).

وتبرز هذه التجربة أهمية تكامل السياسات التعليمية مع الأطر الوطنية والدولية للتنمية المستدامة، مما يجعل من النموذج الأسترالي مرجعًا يمكن الاستفادة منه في سياق تطوير التعليم العالي في الدول العربية، خصوصًا في ظل التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة.

تجارب الجامعات العربية في تعزيز التنمية المستدامة:

1- تجربة جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة – مصر:

تُعد جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة من المؤسسات التعليمية الرائدة في مصر في إدخال الاستدامة إلى المناهج الدراسية عملت الجامعتان على تطوير مقررات متخصصة في البيئة والطاقة المتجددة، إلى جانب تنظيم ورش عمل وندوات لرفع وعي الطلبة والمجتمع، إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات مثل نقص التمويل وضعف التنسيق بين الجامعات والجهات الحكومية، مما يحد من قدرة البحوث التطبيقية على إحداث تأثير عملي مباشر ، وقد نجحت هذه الجامعات في إطلاق3 برامج ماجستير جديدة تركّز على الطاقة المتجددة، مع زيادة بنسبة 15% في الأبحاث التطبيقية المرتبطة بالتنمية المستدامة، ومع ذلك ما تزال التحديات التمويلية تعيق تعميم الممارسات على نطاق واسع

،ولازالت هذه الجامعات مستمرة في تعزيز خططها عبر أنشاء حرم جامعي خالٍ من الكربون وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، لكن النتائج الكمية المفصلة ما تزال محدودة على مستوى النشر الدولي. (النجار، 2025).

2- جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية – الأردن:

أطلقت الجامعة مشروع "المدينة الجامعية الخضراء" الذي خفّض استهلاك الكهرباء بنسبة 12% خلال 2023–2025م، مع أنشاء محطة طاقة شمسية بطاقة 2 ميغاوات لتغطية الحرم الجامعي (الحموري، 2025).

3- جامعة محمد الخامس – المغرب:

نجحت الجامعة في تطوير5 مشاريع زراعية مستدامة جديدة تخدم المزارعين المحليين، مع تطبيق تقنيات الري الذكي التي حسّنت إنتاجية المحاصيل بنسبة 10% بحلول 2025 (البقالى، 2025).

4- جامعات الخليج KAUST – **وجامعة قطر:**

حققت الجامعتان تقدماً في برامج تحلية المياه المستدامة وتقنيات الطاقة الشمسية، كما ارتفعت تصنيفاتهما في THE Impact Rankings 2025، مع تحسين التعاون مع المجتمعات المحلية بنسبة 20% من خلال مبادرات بيئية خارج الحرم الجامعي (الهاشمي، 2025).

5- جامعات دول الخليج – جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) **وجامعة قطر:**

تميزت جامعات دول الخليج، مثل KAUST وجامعة قطر، بامتلاك بنية تحتية متقدمة واستثمارات ضخمة في البحث العلمي المرتبط بالاستدامة، تركز هذه الجامعات على حلول تكنولوجية لمشكلات بيئية إقليمية، مثل ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة، رغم هذه الجهود، هناك حاجة لتعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية لضمان نشر ممارسات التنمية المستدامة خارج الحرم الجامعي (الهاشمي، 2022).

التجربة الليبية: دراسة حالة جامعة الزاوية:

تمثل جامعة الزاوية أنموذج ليبياً ناشئًا في دعم الاستدامة، ورغم التحديات التمويلية والإدارية، بدأت الجامعة خطوات أولية تضمنت:

- إدخال مفاهيم الاستدامة ضمن بعض البرامج الأكاديمية.
- عقد ورش توعوية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- دعم أنشطة بيئية طلابية للتوعية بالترشيد وإعادة التدوير.
- السعي نحو تقليل استهلاك الطاقة والمياه داخل الحرم الجامعي.

كما تعمل الجامعة على إعداد خطة استراتيجية متدرجة لدمج الاستدامة في رؤيتها المؤسسية بحلول عام 2030م، بما يتوافق مع الخطط الوطنية للتنمية المستدامة (الشريف، 2022).

الجدول رقم (3) : مقارنة مختصرة لأبرز مبادرات الجامعات في دعم التنمية المستدامة

الجامعة/الدولة	المبادرات الأساسية	مجالات التركيز	أبرز الدروس المستفادة
جامعة هلسنكي - فنلندا	إدماج الاستدامة في المناهج والحرم الجامعي	الطاقة، البيئة، التعليم	الاستدامة كعنصر أساسي في كل التخصصات
جامعة تورنتو - كندا	مراكز أبحاث ، مؤشرات استدامة	التغير المناخي، العدالة	ربط التعليم بالبحث والتأثير المجتمعي
جامعة مالايا - ماليزيا	التكنولوجيا النظيفة، الزراعة المستدامة	الزراعة، المباني الذكية	الابتكار المحلي من أجل الاستدامة
جامعة العلوم والتكنولوجيا – الأردن	مراكز طاقة ومياه، برامج بيئية	الموارد الطبيعية، البيئة	تكامل البحث العلمي مع احتياجات المجتمع
جامعة الزاوية - ليبيا	ورش، تعديل مناهج، ترشيد موارد	البيئة، الطاقة، المشاركة	بداية واعدة يمكن تطويرها بدعم مؤسسي أقوى

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً الى الأدبيات الاقتصادية الحديثة

الجدول رقم (4) : دراسة مقارنة بين الدول الثى حققت الأهداف 17 ومدي استفادة ليبيا من التجربة

الدولـــــة	الأهداف الرئيسية التي حققتها	التفاصيل والتجربة	التحديات
سنغافورة	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 9: الصناعة والابتكار الهدف 11: مدن مستدامة	نجحت في بناء اقتصاد قوي يعتمد على التكنولوجيا والخدمات المالية. طورت بنية تحتية ذكية ومدن مستدامة. ركزت على التعليم والابتكار لتحقيق النمو.	لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري، مما يؤثر على الهدف 13: العمل المناخي.
النرويج	الهدف 7: طاقة نظيفة الهدف 13: العمل المناخي الهدف 16: سلام وعدل	استغلت عوائد النفط لأنشاء صندوق ثروة سيادي. ركزت على الطاقة الكهرومائية والمتجددة. -لديها نظام سياسي مستقر وشفاف.	اعتمادها على النفط يؤثر على الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤول
ألمانيا	الهدف 7: طاقة نظيفة الهدف 9: الصناعة والابتكار الهدف 12: استهلاك وإنتاج	قادت التحول الطاقي (Energiewende) نحو الطاقة المتجددة. لديها صناعات متقدمة وتكنولوجيا عالية. تطبق الاقتصاد الدائري لإعادة تدوير النفايات.	لا تزال تعتمد على الفحم، مما يؤثر على الهدف 13: العمل المناخي.
الإمارات العربية المتحدة	الهدف 7: طاقة نظيفة الهدف 9: الصناعة والابتكار الهدف 11: مدن مستدامة	طورت مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية مثل مجمع محمد بن راشد." أنشأت مدنًا ذكية مثل "مدينة مصدر." تنوعت اقتصادياً بعيدًا عن النفط.	لا تزال تعتمد على النفط، مما يؤثر على الهدف 13: العمل المناخي.
كوريا الشمالية	الهدف 8: عمل لائق ونمو اقتصادي الهدف 9: الصناعة والابتكار الهدف 4: تعليم جيد	تحولت من دولة فقيرة إلى قوة اقتصادية من خلال التصنيع والتكنولوجيا. لديها نظام تعليمي متقدم. استثمرت بكثافة في البحث والتطوير.	تواجه تحديات في الهدف 13: العمل المناخي بسبب الصناعات الثقيلة.

الدولـــــــة	الأهداف الرئيسية التي حققتها	التفاصيل والتجربة	التحديات
كوستاريكا	الهـــدف 7: طاقـــة نظيفـــة الهـــدف 13: العمـــل المنـــاخي الهدف 15: حياة في البر	تعتمـد علـى الطاقـة المتجـددة بنسـبة 98%. لـديها سياسـات بيئيـة صـارمة لحمايـة الغابـــات والتنـــوع البيولـــوجي. طـورت السياحة البيئيـة كمصـدر دخـل رئيسي.	تواجـه تحـديات فـي الهـدف 8: عمـــل لائـــق ونمـــو اقتصـادي بسـبب محدوديـة الموارد.
الصين	الهـدف 1: القضـاء علـى الفقـر الهـدف 9: الصـناعة والابتكـار الهدف 7: طاقة نظيفة	انتشـلت مئـات الملايـين مـن الفقـر. اسـتثمرت بكثافـة فـي البنيـة التحتيـة والطاقـــــة المتجـــــددة. أصـبحت أكبـر منـتج للألـواح الشمسـية وتوربينات الرياح.	تواجه تحديات في الهدف 13: العمل المناخي بسبب اعتمادها على الفحم.
رواندا	الهـدف 1: القضـاء علـى الفقـر الهـدف 5: المسـاواة بـين الجنسـين الهدف 15: حياة في البر	تعافت من الإبادة الجماعية لتحقق نموًا اقتصـــــاديًا ســـــريعًا. لـــديها سياســـات داعمـــة للمـــرأة. حظـرت الأكيـاس البلاسـتيكية وحمـت البيئة.	تواجـه تحـديات فـي الهـدف 8: عمـــل لائـــق ونمـــو اقتصـادي بسـبب محدوديـة الموارد.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة

الأهداف المشتركة:

- تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

- تعزيز الطاقة المتجددة والابتكار التكنولوجي.

- تحسين جودة الحياة من خلال التعليم والخدمات العامة.

التحديات المشتركة:

- الاعتماد على الموارد الطبيعية (النفط، الفحم، الزراعة).

- تغير المناخ والضغوط البيئية.

- نقص التمويل والمقاومة الثقافية للتغيير.

الفرص المشتركة:

- التعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة.

- الاستثمار في البحث والتطوير لتحقيق الابتكار.

الجدول رقم (5) : التجارب الدولية المختارة ومدي استفادة ليبيا منها

الدولة	التجربة	مدى الاستفادة
سنغافورة	تحولت سنغافورة من دولة فقيرة في الموارد إلى واحدة من أكثر الدول تقدمًا في العالم. اعتمدت على الاستثمار في التعليم والابتكار، وطورت بنية تحتية ذكية	يمكن لليبيا أن تستفيد من تجربة سنغافورة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.
النرويج	استغلت النرويج عوائد النفط لأنشاء صندوق ثروة سيادي، واستثمرت في الطاقة المتجددة.	يمكن لليبيا أنشاء صندوق سيادي لإدارة عوائد النفط بشكل مستدام
ألمانيا	قادت ألمانيا التحول الطاقي نحو الطاقة المتجددة وطورت صناعات متقدمة.	يمكن لليبيا الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
الإمارات	طورت الإمارات مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية ومدنًا ذكية.	يمكن لليبيا تطوير مدن مستدامة والاستثمار في الطاقة المتجددة.
كوريا الجنوبية	تحولت كوريا الجنوبية من دولة فقيرة إلى قوة اقتصادية من خلال التصنيع والتكنولوجيا.	يمكن لليبيا التركيز على تطوير الصناعات التحويلية والتكنولوجيا.
كوستاريكا	اعتمدت كوستاريكا على الطاقة المتجددة وحمت البيئة	يمكن لليبيا تعزيز السياحة البيئية والاستثمار في الطاقة المتجددة
الصين	انتشلت الصين مئات الملايين من الفقر واستثمرت في البنية التحتية تعافت رواندا من الصراعات وحققت نموًا اقتصاديًا سريعًا	يمكن لليبيا الاستفادة من التخطيط طويل الأمد لتحقيق التنمية
رواندا		يمكن لليبيا التركيز على التعافي من الصراعات وبناء اقتصاد مستدام

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة

رابعاً: - الحوكمة الجامعية كدعامة لتحقيق التنمية المستدامة:

تُعد الحوكمة الجامعية (University Governance)من المفاهيم الحديثة التي أصبحت تمثل إطارًا تنظيميًا وإداريًا تسير وفقه الجامعات لضمان الكفاءة والشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات، ويُقصد بالحوكمة في هذا السياق المنظومة التي تنظم العلاقة بين القيادات الأكاديمية، والمجالس الإدارية، وأصحاب المصلحة داخل الجامعة (مثل الأساتذة، والطلبة، والموظفين، والمجتمع المحلي)، من خلال قواعد وهياكل تضمن تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل عادل ومنظم (الشرقاوي، 2020).

وفي سياق التنمية المستدامة، تلعب الحوكمة الجامعية دورًا محوريًا في تحويل الجامعات من مؤسسات تعليمية تقليدية إلى كيانات تنموية فاعلة، من خلال وضع رؤى واستراتيجيات طويلة الأمد تُعزز من التكامل بين التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، في ضوء معايير الشفافية والمساءلة، فالجامعات التي تطبق مبادئ الحوكمة الرشيدة غالبًا ما تمتلك القدرة على دمج الاستدامة ضمن سياساتها الإدارية

والمالية، وتفعيل مشاركة جميع الفاعلين في عملية صنع القرار، وتوجيه الموارد نحو أولويات التنمية البيئية والاجتماعية (العنزي، 2019).

أثبتت التجارب الدولية أن تفعيل الحوكمة الجامعية يساعد الجامعات على تبني ممارسات مؤسسية مستدامة، مثل تحسين كفاءة الطاقة، والحد من التلوث، وتطوير البنية التحتية الخضراء، بما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

نموذج الحوكمة الجامعية لتعزيز التنمية المستدامة

الشكل رقم (2) : التجارب الدولية المختارة ومدي استفادة ليبيا منها

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على الأدبيات الحديثة

أبرز الدروس المستفادة وإمكانية التطبيق في السياق الليبي والعربي:

في ضوء تحليل التجارب الدولية والعربية، يتّضح أن نجاح الجامعات في دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن أنظمتها التعليمية والإدارية لا يرتبط فقط بالإمكانات المالية أو التقنية، بل يعتمد بدرجة كبيرة على وجود رؤية مؤسسية واضحة، وحوكمة رشيدة، والتزام فعلى من جميع مكوّنات الجامعة.

ويمكن من خلال تتبّع هذه التجارب استخلاص جملة من الدروس التي يمكن تكييفها وتطبيقها في السياق الليبي والعربي، بما يتناسب مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة، ويعزز دور التعليم العالي كفاعل استراتيجي في التنمية المستدامة:

1- أهمية البيئة الجاذبة للاستثمار: أنشاء بيئة استثمارية مشجعة من خلال السياسات الضريبية، والبنية التحتية، والقوى العاملة الماهرة.

تنويع الاقتصاد: ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على قطاع واحد وزيادة الاستدامة الاقتصادية.

الاستثمار في التعليم: تأكيد دور التعليم والتدريب المهني في تطوير القوى العاملة ورفع الإنتاجية.

تشجيع الابتكار: دعم البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة لتعزيز التنافسية الاقتصادية.

التنويع الاقتصادي: ضرورة تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

الطاقة المتجددة: الاستثمار في الطاقة الشمسية، الرياح، والكهرومائية.

التعليم والتدريب: تعزيز الوعي البيئي والاقتصادي من خلال التعليم المستدام.

العدالة الاجتماعية: تحقيق الشمول الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل والخدمات العامة.

التعاون الدولي: تعزيز الشراكات العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: أسلوب ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول : أسلوب ومنهجية الدراسة:

تُعدُّ منهجية الدراسة وإجراءاتها الأساس الذي يتم من خلاله تنفيذ الجانب التطبيقي في الدراسة، حيث يتم بواسطتها جمع البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي بهدف الوصول إلى النتائج التي يُفسَّر معناها في ضوء الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، بما يحقق الأهداف المنشودة.

استنادًا إلى ذلك، يتناول هذا الفصل وصفًا للمنهج المستخدم، بالإضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة التي تم الاستناد إليها، مع توضيح طريقة إعدادها، وآلية بنائها وتطويرها، وبيان مدى صدقها وثباتها .كما يُختتم الفصل بالإشارة إلى المعالجات الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات واستخلاص النتائج. وفيما يلي توضيح للإجراءات المتبعة:

أولاً: أسلوب ومنهجية الدراسة

يُعدُّ المنهج البحثي العمود الفقري لتصميم البحوث العلمية، حيث يُمثل الخطة العامة التي تتضمن الإطار النظري والتفاصيل العملية اللازمة لدراسة مشكلة البحث. يُحدد المنهج العمليات والمفاهيم وأدوات جمع البيانات، كما يُعرّف السكان المستهدفين ونطاق الدراسة.

يمكن تعريف المنهج بأنه عبارة عن مجموعة من الأطر والإجراءات والخطوات التي يتبعها الباحث أثناء دراسة مشكلة البحث. ومن منظور أوسع، يمكن النظر إلى المنهج العلمي على أنه "مجموعة من القواعد العامة التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى الحقيقة"، والتي قد تكون جديدة أو يسعى الباحث إلى توضيحها ونشرها. ويتمثل الهدف الأساسي من اتباع المنهج العلمي في الكشف عن الحقائق العلمية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الباحثة على **المنهج الوصفي التحليلي الكمي**، وهو المنهج الذي يُستخدم لوصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل العلاقات بين مكوناتها، واستعراض الآراء المتعلقة بها، وتفسير العمليات التي تتضمنها والآثار التي تنجم عنها.

وقد عرّف **الحمداني (100 :2006)** المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة أو الراهنة .ويُعدُّ أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم الذي يُستخدم لوصف ظاهرة أو مشكلة معينة، ويُقدم بيانات عن خصائص محددة في الواقع. ويتطلب ذلك معرفة المشاركين في الدراسة، والظواهر قيد الدراسة، والفترات الزمنية التي تُجمع خلالها البيانات

وقد استخدمت الباحثة مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية**: حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري لدارسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب كالمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات

كالمقالات والتقارير، والأبحاث كالدارسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية**: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى جمع البيانات أولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدارسة، صممت خصيصا لهاذا الغرض.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

مجتمع الدارسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف (مجتمع الدراسة) يتكون من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزاوية بكافة كلياتها. تهدف الدراسة إلى معرفة "دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية". ولهذا الغرض، تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزاوية.

ثالثاً: حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية.

2- الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في دولة ليبيا، مدينة الزاوية، جامعة الزاوية.

3- الحدود الزمانية: تنحصر الدراسة في الفترة من عام 2023م وحتى العام 2024م.

رابعاً: عينة الدراسة:

اختارت الباحثة عينة عشوائية تكونت من اعضاء هيئة التدريس من مختلف كليات جامعة الزاوية البالغ عددهم حوالي 2800 عضو هيئة التدريس على مستوي الجامعة أو مجتمع الدراسة. حيث قامت الباحثة باستخدام طريقة العينة العشوائية، بحيث تم توزيع 400 استبانة على مجتمع الدارسة، وتم استرداد 340 استبانة وبنسبة استرجاع بلغت 85%.

وقد تم حساب حجم العينة من المعادلة التالية (Moore, 2003):

$$n = \left(\frac{z}{2m}\right)^2 \qquad (1)$$

حيث

Z: القيمة المعيارية المقابلة لمستوي دلالة معلوم(مثلا: Z=1.96 لمستوي دلالة $\propto = 0.05$).

m: الخطأ الهامشي: ويعبر عنه بالعلامة العشرية (مثلا: ± 0.05 يتم تصحيح حجم العينة في حالة المجتمعات النهائية من المعادلة:

$$n = \left(\frac{nN}{N+n-1}\right)^2 \qquad (2)$$

حيث N تمثل حجم المجتمع

باستخدام المعادلة (1) نجد ان حجم العينة يساوي:

$$n = \left(\frac{1.96}{2 \times 0.05}\right)^2 \cong 384$$

حيث أن مجتمع الدارسة N=2800 ، فإن حجم العينة المعدل باستخدام المعادلة (2) يساوي:

$$n_{\text{المعدل}} = \frac{384 \times 2800}{2800 + 384 - 1} \cong 338$$

وبذلك فان حجم العينة المناسب في هذه الحالة يساوي 338 على الأقل.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

في تحليل الاستبيانات واختبار فروض الدراسة، تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك لان مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي، وتم استخدام الأدوات الإحصائية وهي: النسب المئوية والتكرارات والانحرافات المعيارية والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير، وما يفيد الدراسة في وصف عينة الدراسة، وأيضا تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي البسيط، ونموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، واختبار T ، واختبار تحليل التباين الأحادي. والجدول التالي يوضح عملية توزيع الاستبيان واستجابة المبحوثين.

الجدول رقم (6) : توزيع العينة حسب الكليات

ت	الكلية	الاستبيانات التي تم توزيعها	الاستبيانات التي تم استرجاعها	نسبة استجابة المبحوثين
1	كلية العلوم	85	78	92%
2	كلية الهندسة	60	54	90%
3	كلية التربية	80	77	96%
4	كلية الطب	30	25	83%
5	كلية الاقتصاد	50	33	66%
6	كلية الفانون	40	31	78%
7	كلية الآداب	55	42	76%
	الإجمالي	400	340	

المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على الاستبيان، 2024م.

سادسا: أداة الدارسة:

تم إعداد استبانة حول **"دور الجامعة في تعزيز الاقتصاد المعرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزاوية".**

وتتكون استبانة الدارسة من أربعة أقسام رئيسة:

القسم الأول: وهو عبارة عن معلومات عامة عن المبحوثين (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الكلية، التخصص، سنوات الخبرة، الدرجة الاكاديمية) ويهدف هذا القسم إلى التعرف على الخصائص الشخصية والديموغرافية للمبحوثين، والتي تساعد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة.

القسم الثاني: اقتصاد المعرفة، وكانت فقرات قياسه مكونة من (20) فقرة، وهي تتكون من 4 ابعاد وهي كالتالي:

البعد الأول: البحث والتطوير: ويتكون من (5) فقرات.

البعد الثاني: التعليم والتدريب: ويتكون من (5) فقرات.

البعد الثالث: البنية المعلوماتية ويتكون من (5) فقرات

البعد الرابع: - البنية الأساسية للحاسوب ويتكون من (5) فقرات

القسم الثالث: وهو عبارة عن **أهداف التنمية المستدامة** ويتكون من (6) فقرات رئيسة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرث الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (7):

الجدول رقم (7) : درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

خطوات بناء الاستبانة:

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة لمعرفة بعنوان **"دور الجامعة في تعزيز الاقتصاد المعرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزاوية".** واتبعت الباحثة الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1. الاطلاع على الدارسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2. استشارت الباحثة عددا من أساتذة الجامعات والمشرفين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.
3. تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
4. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5. تـم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.
6. تـم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.
7. تـم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزاوية
8. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية، ملحق رقم (1).

صدق الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني " أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي2010: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها "(عبيدات واخرون ،2001: 179). وقد تـم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1 - **صدق أراء المحكمين "الصدق الظاهري"**

يقصد بصدق المحكمين" هوا أن يختار الباحث عددا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدارسة" (الجرجاري،107:2010) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (1).

2- ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو ان يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم - فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في اوقات مختلفة (الجرجاوي،2010: 97)، وقد تم ذلك على العينة الاستطلاعية المكونة من 40 مفردة.

وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة الدارسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (8).

الجدول رقم (8) : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
البحث والتطوير	.895	.964
التعليم والتدريب	.808	.898
البنية المعلوماتية	0.777	.881
البنية الأساسية للحاسوب	.661	.813
أهداف التنمية المستدامة	.646	.803
جميع المجالات معا	**.868**	**.931**

***الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ**

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3.3) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (.0.64 و0.89) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.86). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.81 و0.96) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.93) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما في الملحق (1) قابلة للتوزيع. ونكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدارسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتيها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدارسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: -

تـم تفريغ وتحليل الاستبانة من خـلال برنـامج التحليل الإحصـائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدارسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فق ارت الاستبانة.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط:

يقوم هذا الاختبار على دارسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.

5. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم ازدت أو قلت عن ذلك. ولقد تـم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
6. الانحدار الخطي البسيط.(Simple Linear Regression)
7. نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد..(Multiple Linear Regression- Model)

المبحث الثاني :- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

يتضمن هذا الفصل عرضا لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدارسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدارسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف علي المعلومات العامة عن المستجيبين التي اشتملت على (العمر ،الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي ،المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في المنظمة (لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة سفي استبانة الدارسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للدارسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدارسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل .

الوصف الإحصائي لعينة الدارسة وفق المعلومات العامة:

- توزيع عينة الدارسة بحسب العمر

الجدول رقم(9) : توزيع عينة الدارسة بحسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	3	1%
من 30 الي 40 سنة	118	35%
من 41 الي 50 سنة	128	38%
من51 الي 60 سنة	81	24%
اكثر من 60 سنة	10	3%
المجموع	340	100.0

يتضح من جدول (9) أن ما نسبته 1% فقط من عينة الدارسة أعمارهم أقل من 30 سنة، 35% تتراوح أعمارهم من 30 الي 40 سنة، 38% أعمارهم من 41 إلى 50 سنة، 24% أعمارهم من 51 الي 60 سنة، بينما 3% أعمارهم اكثر من 60 سنة.

وبالتالي فإن حوالي 85% من عينة الدارسة أعمارهمـ بين 30 سنة إلى 60 سنة فأكثر. أما نسبة الأفراد دون 30 سنة كانت 1 %فقط.

- توزيع عينة الدارسة بحسب الجنس:

الجدول رقم 10 : توزيع عينة الدارسة بحسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية%
ذكر	179	0.53
أنثى	161	0.47
المجموع	340	100.0

يتضح من جدول (10) أن ما نسبته 53% من عينة الدارسة ذكور، بينما 47% إناث. شير النسب القريبة إلى وجود فرص متساوية لكل من الذكور والإناث في الانضمام إلى هيئة التدريس، مما يعكس سياسة شاملة نحو تحقيق التنوع والمساواة في التعليم الجامعي.

- **توزيع عينة الدارسة بحسب المؤهل العلمي:**

الجدول رقم 11 : توزيع عينة الدارسة بحسب المؤهل العلمي

الدرجة الأكاديمية	العدد	النسبة المئوية%
أستاذ	29	9%
أستاذ مشارك	23	7%
أستاذ مساعد	97	29%
محاضر	100	29%
محاضر مساعد	91	27%
المجموع	340	100.0

يتضح من جدول (11) أن أعلى نسبة: "الأستاذ المساعد" و"المحاضر" (29% لكل منهما). أقل نسبة: "الأستاذ المشارك" (7%).التوازن: هناك توازن نسبي بين الدرجات الأكاديمية. تظهر البيانات توزيعًا متنوعًا بين الدرجات الأكاديمية، مما يعزز جودة التعليم والبحث في الجامعة.

- توزيع عينة الدارسة بحسب الحالة الاجتماعية:

الجدول رقم 12 : توزيع عينة الدارسة بحسب الحالة الاجتماعية

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية%
متزوج	255	75%
عازب	69	20%
مطلق	3	1%
أرمل	13	4%
المجموع	**340**	**100.0**

يوضح جدول (12) توزيع عينة الدراسة في جامعة الزاوية حسب الحالة الاجتماعية على النحو التالي: متزوج: 75% (255 عضوًا). عازب: 20% (69 عضوًا) مما يعكس تنوعًا في الخلفيات الاجتماعية. مطلق: 1% (3 أعضاء) مما يدل على استقرار في العلاقات الزوجية. أرمل: 4% (13 عضوًا) مما يشير إلى قلة حالات فقدان الزوج أو الزوجة. نستنتج ان أغلب أعضاء هيئة التدريس متزوجون، وجود

العازبين والمطلقين والأرملين يعكس تنوعًا في الحالات الاجتماعية، والنسب المنخفضة للمطلقين والأرملين تشير إلى استقرار نسبي.

- توزيع عينة الدارسة بحسب عدد سنوات الخبرة في جامعة الزاوية:

الجدول رقم 13 : توزيع عينة الدارسة بحسب عدد سنوات الخبرة في جامعة الزاوية

عدد سنوات الخبرة في الجامعة	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	67	20%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	93	27%
10سنوات فأكثر	180	53%
المجموع	340	**100.0**

يوضح جدول (13) توزيع سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس كالتالي: أقل من 5 سنوات: 20% (67 عضوًا) مما يدل على وجود عدد محدود من الأعضاء الجدد من 5 إلى أقل من 10 سنوات: 27% (93 عضوًا) مما يعكس وجود مجموعة جيدة من الأعضاء ذوي الخبرة المتوسطة.10 سنوات فأكثر: 53% (180 عضوًا) مما يشير إلى أن غالبية الأعضاء لديهم خبرة طويلة في العمل الأكاديمي. عليه نستنتج أن أكثر من نصف الأعضاء (53%) لديهم خبرة طويلة، مما يعزز جودة التعليم والبحث. ووجود فئات ذات خبرة قليلة ومتوسطة يشير إلى توازن في الوظيفة، مما يسهل نقل المعرفة بين الأجيال الأكاديمية.

- **توزيع عينة الدارسة بحسب الكليات:**

الجدول رقم 14 : توزيع عينة الدارسة بحسب الكليات في جامعة الزاوية

الكليات في الجامعة	العدد	النسبة المئوية%
كلية العلوم	78	23%
كلية الهندسة	54	16%
كلية التربية	77	23%
كلية الطب	25	7%
كلية الاقتصاد	33	10%
كلية القانون	31	9%
المجموع	340	**100.0**

تحليل فقرات الاستبانة:

لتحليل فقرات الاستبانة تـ تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبارT لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. فإذا كانت Sig< 0.05 (Sig اقل من 0.005) فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدارسة لا يختلف جوهريا عن موافق بدرجة متوسطة وهي 3، أما إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.005) فان متوسط آراء الأفراد يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

أولاً: تحليل فقرات " اقتصاد المعرفة"

- تحليل فقرات مجال" البحث والتطوير "

تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.6).

الجدول رقم 15 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحرف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال "البحث والتطوير

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
.1	يقدم مركز البحوث والاستشارات بجامعة الزاوية بحوثًا ودراسات علمية تخدم الاقتصاد المعرفي.	2.24	0.46	44.06	*0.000	4
.2	يسهم المركز في تقديم استشارات فنية وتدريبية لتعزيز مهارات المجتمع	3.25	0.51	42.22	*0.000	3
.3	ينسق المركز مع الجهات المعنية لتحقيق أهداف الجامعة في الابتكار.	3.27	0.50	42.43	*0.000	2
.4	يعمل مركز الابتكار على تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية.	2.75	0.42	71.02	*0.000	5
.5	يقدم المركز الدعم لرواد الأعمال لتقليل المخاطر وزيادة فرص النجاح	3.29	0.51	42.22	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	**2.95**	0.36	63.29	*0.000	

*** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوي دلالة .0.05 ≥ α.**

من جدول (15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة "يقدم المركز بحوثًا ودراسات علمية تخدم الاقتصاد المعرفي ": 2.24. تحصل هذا الجانب على تقييم أقل مقارنة بالفقرات الأخرى، مما قد يعني أن هناك مجالًا لتحسين جودة أو عدد الأبحاث والدراسات التي تُقدم.

- المتوسط الحسابي للفقرة "يسهم المركز في تقديم استشارات فنية وتدريبية لتعزيز مهارات المجتمع: 2.25. متقارب جدًا من الفقرة الأولى، مما يدل على أن الاستشارات الفنية والتدريبية تحتاج أيضًا إلى تحسين أو زيادة في الفعالية.

- المتوسط الحسابي للفقرة " ينسق المركز مع الجهات المعنية لتحقيق أهداف الجامعة في الابتكار": 2.27: يظهر هذا المتوسط تحسنًا طفيفًا مقارنة بالفقرات السابقة، مما يشير إلى أن التنسيق مع الجهات المعنية يُعتبر أكثر فعالية، ولكن لا يزال هناك مجال للتطوير.

- المتوسط الحسابي للفقرة " يعمل مركز الابتكار على تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية": 2.75. هذه الفقرة تحتل المرتبة الأعلى، مما يشير إلى أن الأنشطة المتعلقة بالابتكار تحقق نتائج جيدة وتُعتبر فعالة. يمكن اعتبار هذا نجاحًا للمركز في هذا المجال.

- المتوسط الحسابي للفقرة " يقدم المركز الدعم لرواد الأعمال لتقليل المخاطر وزيادة فرص النجاح: 2.25. مشابهة للفقرتين 1 و2، مما يشير إلى أن الدعم المقدم لرواد الأعمال يحتاج إلى تحسين لتعزيز فعاليته. المتوسط الحسابي (جميع الفقرات معًا): 2.34. هذا المتوسط يعكس تقييمًا شاملًا للمجال، ويظهر أن هناك أداءً مقبولاً ولكن ليس استثنائيًا. النتيجة العامة تُظهر البيانات أن مركز الابتكار هو الأكثر فعالية، بينما هناك حاجة لتحسين الفقرات المتعلقة بالبحوث والدراسات، والاستشارات، ودعم رواد الأعمال. من المهم التركيز على تعزيز الأنشطة الأقل تقييمًا، خاصة في مجالات البحوث والدراسات والاستشارات الفنية، لضمان تقديم خدمات شاملة وفعالة تلبي احتياجات المجتمع.

الوسط الحسابي الفعلي لفقرات الاستبيان اقل من الوسط الحسابي (3) الفرضي وهذا يشير إلي ان معظم المبحوثين لا يوافقون علي هذه الفرضية، ودرجة المعنوية لكل الفقرات أعلاه هي (0.000) أي اصغر من (0.05) وهذا يدل علي وجود دلالة(Sig) إحصائية.

ـ تحليل فقرات مجال" التعليم والتدريب "

تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري لاختبار لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لأ. النتائج موضحة في جدول 4.7.

الجدول رقم 16 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقارت مجال" التعليم والتدريب "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	ترتبط مخرجات البرامج التعليمية في الجامعة باحتياجات سوق العمل .	2.00	0.51	48.38	*0.000	2
.2	تقدم الجامعة مناهج دراسية تواكب التطورات التكنولوجية	2.25	0.51	42.18	*0.000	3
.3	توفر الجامعة دورات تدريبية في مجالات الاقتصاد المعرفي.	3.00	0.47	45.03	*0.000	1
.4	تقدم الجامعة الدعم المالي للتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس.	2.00	0.48	43.94	*0.000	4
.5	تقوم الجامعة بتحديث بنيتها التحتية المعلوماتية بانتظام	2.25	0.49	44.06	*0.000	5
	جميع فقارت المجال معا	**2.30**	**0.36**	**61.54**	***0.000**	

*** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05≥ α.**

من جدول (16) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة "ترتبط مخرجات البرامج التعليمية في الجامعة باحتياجات سوق العمل" 2.00. يمثل المتوسط الحسابي 2.00 تقييمًا منخفضًا نسبيًا. هذا يشير إلى أن هناك قلقًا حول مدى توافق مخرجات البرامج التعليمية مع احتياجات سوق العمل، قد تعكس هذه القيمة وجود فجوة بين ما يتم تدريسه في الجامعة وما هو مطلوب في سوق العمل. يمكن أن يكون هذا نتيجة لعدة عوامل، مثل عدم تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري أو نقص في التواصل بين الجامعة وقطاعات العمل.

- المتوسط الحسابي للفقرة "تقدم الجامعة مناهج دراسية تواكب التطورات التكنولوجية" : 2.25.تُظهر هذه القيمة المنخفضة أن هناك حاجة لتحسين المناهج الدراسية لتكون أكثر توافقًا مع التطورات التكنولوجية. قد يشير ذلك إلى نقص في تحديث المناهج أو عدم كفاية التركيز على التكنولوجيا.

- المتوسط الحسابي للفقرة " توفر الجامعة دورات تدريبية في مجالات الاقتصاد المعرفي" : 3.00. تُظهر هذه القيمة أن الجامعة تقدم دورات تدريبية مقبولة في مجالات الاقتصاد المعرفي، لكنها ليست كافية. قد يكون هناك حاجة لزيادة عدد الدورات أو تحسين جودتها.

- المتوسط الحسابي للفقرة " تقدم الجامعة الدعم المالي للتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس" 2.00". هذه القيمة المنخفضة تشير إلى ضعف الدعم المالي المقدم لأعضاء هيئة التدريس للتدريب المستمر. قد يؤثر ذلك سلبًا على جودة التعليم الذي يتلقاه الطلاب.

- المتوسط الحسابي للفقرة "تقوم الجامعة بتحديث بنيتها التحتية المعلوماتية بانتظام" :2.25. تشير هذه القيمة إلى أن هناك حاجة لتحسين تحديث البنية التحتية المعلوماتية. قد يكون هناك تأخير في التحديث أو نقص في الموارد المخصصة لهذه العملية. المتوسط الحسابي (جميع الفقرات معًا):2.568. هذا المتوسط العام يُظهر أن الأداء في مجال المخرجات التعليمية مقبول ولكن غير مرتفع، مما يدل على وجود مجالات تحتاج إلى تحسين.

النتيجة العامة تُظهر البيانات أن الجامعة تحتاج إلى إجراء تحسينات ملحوظة في كيفية ارتباط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل وتحديث المناهج الدراسية. كما ان هناك حاجة لضمان دعم مناسب لأعضاء هيئة التدريس، مما سيساعد في رفع جودة التعليم. كما ينبغي على الجامعة تعزيز وتوسيع الدورات التدريبية المقدمة في مجالات متعددة، وليس فقط الاقتصاد المعرفي، لضمان تأهيل الطلاب بشكل جيد.

الوسط الحسابي الفعلي لفقرات الاستبيان اقل من الوسط الحسابي (3) الفرضي وهذا يشير إلي ان معظم المبحوثين لا يوافقون علي هذه الفرضية، ودرجة المعنوية لكل الفقرات أعلاه هي (0.000) أي اصغر من (0.05) وهذا يدل علي وجود دلالة(Sig) .

ـ تحليل فقرات مجال" البنية المعلوماتية "

تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (17).

الجدول رقم 17 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقارت مجال " البنية المعلوماتية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	لترتيب
.1	تمتلك الجامعة موقعًا إلكترونيًا لنشر الأبحاث والأنشطة العلمية	3.32	0.47	48.83	*0.000	4
.2	توفر الجامعة إنترنت عالي السرعة لتسهيل الوصول إلى المعلومات.	2.50	0.49	53.90	*0.000	2
.3	تستخدم الجامعة أنظمة إدارة تعلم متطورة لدعم العملية التعليمية	2.40	0.54	46.60	*0.000	3
.4	توفر الجامعة مكتبات رقمية غنية بالكتب والمقالات العلمية.	1.55	0.49	54.18	*0.000	1
.5	تقوم الجامعة بتحديث بنيتها التحتية المعلوماتية بانتظام	3.05	0.51	52.27	*0.000	5
	جميع الفقرات المجال معاً	**2.5**	**0.32**	**80.03**	***0.000**	

*** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 05.0 ≥ α.**

من جدول (17) يمكن استخلاص ما يلي:

الفقرات ذات التقييم العالي: الموقع الإلكتروني (3.32): تشير القيمة العالية إلى أن الجامعة تُعتبر جيدة في استخدام موقعها الإلكتروني لنشر الأبحاث والأنشطة العلمية، مما يُعزز من تواجدها الأكاديمي ويساعد في تعزيز التواصل مع المجتمع. تحديث البنية التحتية (3.05): يدل على أن الجامعة تُبذل جهودًا في تحديث بنيتها التحتية المعلوماتية، مما يُعتبر إيجابيًا في سياق تحسين الخدمات التعليمية. الفقرات ذات التقييم المنخفض: المكتبات الرقمية (1.55): تُظهر القيمة المنخفضة أن المكتبات الرقمية ليست غنية بالمحتوى الكافي، مما يُعتبر عائقًا أمام الطلاب والباحثين في الوصول إلى المعلومات العلمية الضرورية. أنظمة إدارة التعلم (2.40): تعكس هذه القيمة أن هناك مجالًا لتحسين أنظمة إدارة التعلم المستخدمة، حيث أن الأنظمة الحالية قد لا تدعم العملية التعليمية بشكل كافٍ. الفقرات ذات التقييم المتوسط: الإنترنت عالي السرعة (2.50): تشير إلى أن توفير الإنترنت بسرعة عالية مقبول ولكن ليس جيد، مما قد يؤثر على قدرة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على الوصول إلى المعلومات.

النتيجة العامة: تحقيق التوازن: تُظهر النتائج أن هناك جوانب إيجابية في البنية التحتية المعلوماتية، مثل الموقع الإلكتروني وتحديث البنية التحتية، ولكن هناك أيضًا نقاط ضعف كبيرة مثل المكتبات الرقمية وأنظمة إدارة التعلم. تحسين المكتبات الرقمية: ضرورة تطوير المكتبات الرقمية لتكون أكثر شمولاً وغنية بالمحتوى. تطوير أنظمة التعلم: تحسين أنظمة إدارة التعلم لتوفير دعم أفضل للعملية التعليمية.

الوسط الحسابي الفعلي لفقرات الاستبيان اقل من الوسط الحسابي (3) الفرضي وهذا يشير إلي ان معظم المبحوثين لا يوافقون علي هذه الفرضية، ودرجة المعنوية لكل الفقرات أعلاه هي (0.000) أي اصغر من (0.05) وهذا يدل علي وجود دلالة(Sig) إحصائية.

ـ تحليل فقرات مجال " البنية الأساسية للحاسوب"

تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي انحراف المعيار واختبار تي في معرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ثلاثة أم لا. النتائج موضحة في جدول (18).

الجدول رقم 18 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقارت مجال " البنية الأساسية للحاسوب"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	يمتلك معظم أعضاء هيئة التدريس أجهزة حاسوب متصلة بالإنترنت	1.50	0.54	54.18	*0.000	1
.2	تحتوي مختبرات الحاسوب على أجهزة عالية الجودة تلبي احتياجات الطلاب	1.20	0.36	46.60	*0.000	5
.3	توفر الجامعة برامج حاسوبية متخصصة تناسب مختلف التخصصات	1.40	0.49	48.83	*0.000	2
.4	تقدم الجامعة دعمًا فنيًا لحل المشكلات التقنية	1.15	0.38	54.18	*0.000	4
.5	توفر الجامعة دورات تدريبية على استخدام البرمجيات الحديثة	2.00	0.47	54.18	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	**1.63**	**0.27**	**80.03**	***0.000**	

*** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 5% عند 05.0 ≥ α.**

من جدول (18) يمكن استخلاص ما يلي:

الفقرات ذات التقييم العالي: مختبرات الحاسوب (2.01): تُظهر هذه القيمة أن مختبرات الحاسوب تحتوي على أجهزة ذات جودة مقبولة، مما يلبي احتياجات الطلاب بشكل معقول، ولكن لا تزال بحاجة إلى تحسين. الفقرات ذات التقييم المنخفض: أجهزة الحاسوب لأعضاء هيئة التدريس (1.50): تشير هذه القيمة إلى نقص كبير في توفر أجهزة حاسوب متصلة بالإنترنت لأعضاء هيئة التدريس، مما قد يؤثر سلبًا على جودة التعليم والبحث. برامج الحاسوب المتخصصة (1.40): تُظهر هذه القيمة أن البرامج المتاحة غير كافية لتلبية احتياجات التخصصات المختلفة. الدعم الفني (1.15): تشير هذه القيمة المنخفضة إلى عدم كفاية الدعم الفني لحل المشكلات التقنية، مما قد يؤدي إلى إحباط الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. الدورات التدريبية (2.00): على الرغم من أن هذه القيمة أفضل من الفقرات الأخرى، إلا أنها لا تزال تُظهر أن هناك مجالًا كبيرًا لتحسين الدورات التدريبية المقدمة.

الوسط الحسابي الفعلي لفقرات الاستبيان اقل من الوسط الحسابي (3) الفرضي وهذا يشير إلى أن معظم المبحوثين لا يوافقون علي هذه الفرضية، ودرجة المعنوية لكل الفقرات أعلاه هي (0.000) أي اصغر من (0.05) وهذا يدل علي وجود دلالة(Sig) إحصائية.

تُظهر النتائج أن هناك حاجة ملحة لتحسين جميع جوانب التكنولوجيا والبنية التحتية في الجامعة. تعزيز توفر الأجهزة: من الضروري زيادة عدد أجهزة الحاسوب المتصلة بالإنترنت لأعضاء هيئة التدريس.

توسيع البرامج المتخصصة: يجب توفير برامج حاسوبية متخصصة تلبي احتياجات التخصصات المختلفة بشكل أفضل. تحسين الدعم الفني: يعد تحسين مستوى الدعم الفني أمرًا ضروريًا لضمان فاعلية استخدام التكنولوجيا.

- تحليل جميع فقرات اقتصاد المعرفة

تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار تي لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ثلاثة أم لا. النتائج موضحة في جدول (19).

الجدول رقم 19 : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لجميع فقارت اقتصاد المعرفة

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
البحث والتطوير	2.95	0.32	80.03	*0.000	1
التعليم والتدريب	2.30	0.26	83.59	*0.000	2
البنية المعلوماتية	2.50	0.19	92.41	*0.000	4
البنية الأساسية للحاسوب|	1.63	0.25	73.81	*0.000	3
اقتصاد المعرفة بشكل عام	**2.34**	**0.255**	**82.46**		

*** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة .050.05 ≥ α.**

تُظهر المتوسطات اختلافًا ملحوظًا في الأداء بين الأبعاد المختلفة. يشير المتوسط العام إلى وجود مجالات قوية وأخرى بحاجة إلى تحسين.

البحث والتطوير (2.95): يمثل هذا المتوسط أعلى قيمة، مما يدل على فعالية مركز البحث والتطوير في الجامعة وتحقيقه نتائج إيجابية. تعكس هذه النتائج التزام الجامعة بتحسين الأبحاث والمشاريع التطويرية، مما يُعزز قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع الأكاديمي.

التعليم والتدريب (2.30): يُظهر هذا المتوسط وجود مجال لتحسين جودة التعليم والتدريب المُقدّمة. قد تشير هذه القيمة إلى نقص في التنوع أو الجودة في البرامج التعليمية المتاحة.

البنية المعلوماتية (2.50): يعكس هذا المتوسط مستوى مقبولًا للبنية المعلوماتية، لكن لا يزال هناك حاجة لإجراء تحسينات لضمان توفير بيئة تعليمية فعالة وداعمة.

البنية الأساسية للحاسوب (1.63): تشير هذه القيمة المنخفضة إلى وجود مشاكل كبيرة في البنية الأساسية للحاسوب، مما قد يؤثر سلبًا على قدرة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال.

اقتصاد المعرفة بشكل عام (2.34): يعكس هذا المتوسط تقييمًا عامًا مقبولًا، لكنه يُظهر أن هناك تحديات قائمة في مجال اقتصاد المعرفة، مما يستدعي تعزيز الجهود في هذا المجال. النتيجة العامة. تُظهر النتائج توازنًا بين نقاط القوة في مجال البحث والتطوير، ونقاط الضعف البارزة في مجالات التعليم والتدريب والبنية الأساسية للحاسوب.

الوسط الحسابي الفعلي لفقرات الاستبيان اقل من الوسط الحسابي (3) الفرضي وهذا يشير إلي ان معظم المبحوثين لا يوافقون علي هذه الفرضية، ودرجة المعنوية لكل الفقرات أعلاه هي (0.000) أي اصغر من (0.05) وهذا يدل علي وجود دلالة(Sig) إحصائية.

ثانياً: تحليل فقرات مجال " أهداف التنمية المستدامة "

تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار تي لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ثلاثة أم لا. النتائج موضحة في جدول (20).

الجدول رقم (20) : المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقارت مجال" أهداف التنمية المستدامة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	**الهدف الأول: القضاء على الفقر** تقدم الجامعة برامج ومبادرات لتحسين ظروف المعيشة للطلاب والمجتمع	3.90	0.36	54.43	*0.000	
.2	**الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه** تناقش كليات الجامعة الأبحاث المتعلقة بالأمراض السارية وغير السارية لرفع الوعي في المجتمع	4.44	0.54	46.60	*0.000	
.3	**الهدف الرابع: التعليم الجيد** تلبي البرامج التعليمية في الجامعة احتياجات الطلاب وتوفر الموارد اللازمة	3.00	0.47	48.83	*0.000	
.4	**الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد** توفر الجامعة برامج تدريبية تجهز الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل	2.90	0.38	51.64	*0.000	
.5	**الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية** يتوفر مركز للابتكار يساعد الطلاب والمجتمع على تحويل الأفكار إلى مشروعات اقتصادية	4.05	0.68	26.66	*0.000	
.6	**الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف** تقوم الجامعة بشراكات مع مؤسسات أكاديمية دولية في مجالات البحث والتنمية	4.32	0.47	48.83	*0.000	
	جميع الفقرات المجال معاً	**4.28**	**0.25**	**88.87**	***0.000**	

*** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوي دلالة 0.05**

من الجدول (20) يمكن استخلاص ما يلي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر (3.90): يُظهر هذا المتوسط توافقًا إيجابيًا، مما يدل على أن الجامعة تُقدم برامج ومبادرات فعالة لتحسين ظروف المعيشة للطلاب والمجتمع.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه (4.44): يُعتبر هذا المتوسط الأعلى بين الأهداف، مما يشير إلى أن الأبحاث المتعلقة بالصحة والأمراض تُعتبر أولوية للجامعة، وتساهم في رفع الوعي المجتمعي بشكل ملحوظ.

الهدف الرابع: التعليم الجيد (3.00): يُظهر هذا المتوسط تلبية البرامج التعليمية لاحتياجات الطلاب، مما يعني أن الجامعة تحقق الحد الأدنى من المعايير المطلوبة في هذا المجال.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد (2.90): يُظهر هذا المتوسط انخفاضًا، مما يدل على حاجة لتحسين البرامج التدريبية التي تُجهز الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (4.05): تشير هذه القيمة إلى وجود مركز للابتكار فعّال، مما يساعد على تحويل الأفكار إلى مشاريع اقتصادية ناجحة.

الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف (4.32): يعكس هذا المتوسط التزام الجامعة بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية دولية، مما يُعزز من قدراتها في مجالات البحث والتنمية.

جميع الفقرات معًا (4.28): يُظهر المتوسط العام تأييدًا قويًا لأداء الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يدل على نجاح الجهود المبذولة في هذا المجال.

الوسط الحسابي الفعلي لفقرات الاستبيان أكبر من الوسط الحسابي (3) الفرضي وهذا يشير إلى ان معظم المبحوثين يوافقون علي هذه الفرضية، ودرجة المعنوية لكل الفقرات أعلاه هي (0.000) أي اصغر من (0.05) وهذا يدل علي وجود دلالة(Sig) إحصائية.

تشير النتائج إلى وجود نقاط قوة في مجالات مثل الصحة، الابتكار، والشراكات الدولية، ولكن هناك حاجة لتحسين في مجالات التعليم الجيد والعمل اللائق.

اختبار فرضيات الدارسة:

لاختبار الفرضية الأولى، استعملنا معادلات الانحدار الخطي المتعدد، من خلال التأكد من صلاحية نموذج الدراسة لاختبار الفرضية الأولى بالاعتماد على قيم (F)؛ وكذلك اختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، وقد تم ايضاً استعمال معامل الارتباط الخطي بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين كل متغير مستقل على حدى والمتغير التابع للدراسة؛ ثم تحديد اثر الإدارة الاستراتيجية بأبعادها المختلفة في مستوى الاداء بالاعتماد على قيم (T) ومعاملات الانحدار.

الفرضية الفرعية الاولي:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة والبرامج المقدمة من مركز البحوث والاستشارات بجامعة الزاوية في تعزيز اقتصاد المعرفة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

الفرضية الفرعية الثانية: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج التعليم والتدريب المقدمة من جامعة الزاوية في تعزيز مهارات الطلاب ورفع كفاءاتهم، مما يؤدي إلى تحسين فرص العمل ودعم اقتصاد المعرفة، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

الفرضية الفرعية الثالثة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبنية المعلوماتية في جامعة الزاوية في تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي من خلال توفير موارد تكنولوجية متقدمة، مما يؤدي إلى تحسين أداء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ودعم الاقتصاد المعرفي، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

الفرضية الفرعية الرابعة:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبنية الأساسية للحاسوب في جامعة الزاوية في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي من خلال توفير أجهزة وخدمات تقنية متطورة، مما يؤدي إلى تعزيز تجربة التعلم وزيادة الإنتاجية البحثية، وبالتالي دعم أهداف التنمية المستدامة".

لاختبار هذه الفرضية تتم استخدام لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد ومعامل بيرسون للارتباط، لمعرفة مدى وجود أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين اقتصاد المعرفة بدلالة أبعاده وبين أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة لجامعة الزاوية.

الجدول رقم (21) : تحليل الانحدار الخطي المتعدد –(الفرضيات 1-4) المتغير التابع أهداف التنمية المستدامة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت a	1.47	3.68	0.030
البحث والتطوير X_1	0.263	4.141	0.044
التعليم والتدريب X_2	0.180	1.888	0.040
البنية المعلوماتية X_3	0.061	0.550	0.027
البنية الأساسية للحاسوب X4	0.153	1.503	0.039
معامل الارتباط = 0.40		**معامل التحديد = 0.16**	
قيمة الاختبار F = 13.88		**القيمة الاحتمالية = 000.0**	

– استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات المتعلقة بأثر اقتصاد المعرفة وأبعاده المختلفة على أهداف التنمية المستدامة. تم الاعتماد على قيم (F) لاختبار صلاحية النموذج، ومعامل الارتباط الخطي بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

– **الفرضية الفرعية الأولي**: تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة والبرامج المقدمة من مركز البحوث والاستشارات في تعزيز اقتصاد المعرفة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتوافق هذه النتيجة مع تقييم المستجيبين في الاستبيان حول فعالية البرامج البحثية، حيث أظهرت المتوسطات العالية في فقرات البحث والتطوير.

– **الفرضية الفرعية الثانية**: تشير النتائج الي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج التعليم والتدريب في تعزيز مهارات الطلاب ورفع كفاءاتهم. قد تشير النتائج إلى أن البرامج التعليمية الحالية بحاجة لتحسين، حيث أظهرت نتائج الاستبيان المتوسطات المنخفضة في هذا المجال، مما يتطلب تعزيز التدريب.

– **الفرضية الفرعية الثالثة**: تشير النتائج الي الأثر الإيجابي للبنية المعلوماتية في تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي. تُظهر نتائج الاستبيان أن تقييم البنية المعلوماتية كان مقبولًا، ولكن هناك حاجة لتحسينات، مما يتماشى مع هذه النتيجة.

– **الفرضية الفرعية الرابعة**: تشير النتائج الي دلالة إحصائية للبنية الأساسية للحاسوب في تحسين جودة التعليم النتائج السابقة في الاستبيان تشير إلى مشاكل في البنية الأساسية للحاسوب، وهو ما يتوافق مع الحاجة إلى تحسين هذه البنية لتعزيز تجربة التعلم.

– جميع القيم الاحتمالية أقل من 0.05، مما يشير إلى دلالة إحصائية واضحة، مما يعني أن هناك تأثيرًا فعّالًا للمتغيرات المستقلة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تعكس القيم المرتفعة لـ T تأثيرًا إيجابيًا للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. كما يُظهر معاملات الانحدار تأثير كل متغير على الأداء، حيث كانت القيم الخاصة بالبحث والتطوير والتعليم والتدريب إيجابية، مما يشير إلى أهمية هذه الأبعاد. معامل التحديد ($R^2 = 0.16$): يشير إلى أن 16% من التغير في الأداء يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة المدروسة، مما يدل على وجود عوامل أخرى قد تؤثر أيضًا. معامل الارتباط (0.40): يدل على وجود علاقة متوسطة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الفرضية الرئيسة: "تسهم الأبعاد الأربعة (البحث والتطوير، التعليم والتدريب، البنية المعلوماتية، والبنية الأساسية للحاسوب) في جامعة الزاوية في تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي، مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد المعرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد تأثير **الأبعاد الأربعة لاقتصاد المعرفة على أهداف التنمية المستدامة في جامعة الزاوية** وقد تبين ما يلي:

الجدول رقم (22) : تحليل الانحدار الخطي البسيط-الفرضية الثالثة

(اجمالي أهداف التنمية المستدامة)

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	1.477	6.592	0.000
اجمالي أبعاد اقتصاد المعرفة	0.66	12.645	0.000
معامل الارتباط = 0.60		**معامل التحديد = 0.35**	
قيمة الاختبار F = 159.9		**القيمة الاحتمالية = 000.0**	

تُظهر النتائج أن الأبعاد الأربعة تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي، مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد المعرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتطلب ذلك استمرارية تطوير هذه المجالات في جامعة الزاوية.

الفصـــــل الخـامس

- النتـــائج والتوصيـــات

- الملاحق

المقدمة

من خلال البحث والذي نتمنى أن نكون قد وفقنا فيه، وأن يكون قد نجح في تحقيق أهدافه، التي شملت الجوانب النظرية والتطبيقية. وقد تبين في ضوء هذه الدراسة أن الهدف الرئيسي كان دراسة أثر اقتصاد المعرفة على أهداف التنمية المستدامة من خلال دراسة: دراسة حالة جامعة الزاوية،

يتضمن هذا الفصل استعراضًا للنتائج التي توصلت إليها الباحثة في ضوء المتغيرات الرئيسية والفرعية، إلى جانب تقديم التوصيات الخاصة بالدراسة وكيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى عرض لتوجهات الدراسات المستقبلية المتعلقة بمجال هذه الدراسة.

أولا: النتائج:

1. **ضعف البحث العلمي رغم وجود بوادر للابتكار**

متوسط تقييم البحث والدراسات العلمية كان الأدنى (2.24)، مما يدل على الحاجة لتحسين جودة الإنتاج البحثي، بينما حصل الابتكار على أعلى تقييم نسبيًا (2.75)، لكنه لا يزال بحاجة إلى تطوير مؤسسي.

2. **فجوة واضحة بين التعليم وسوق العمل**

أداء التعليم والتدريب كان ضعيفًا (2.30)، خاصة في مخرجات البرامج التعليمية (2.00)، مما يُبرز ضرورة تحديث المناهج وربطها باحتياجات السوق.

3. تفاوت في البنية المعلوماتية

الموقع الإلكتروني حصل على تقييم جيد (3.32)، لكن المكتبات الرقمية كانت الأضعف (1.55)، مما يُظهر نقصًا في المحتوى العلمي المتاح، إلى جانب الحاجة لتحسين أنظمة إدارة التعلم والإنترنت.

4. **تحقيق جزئي لأهداف التنمية المستدامة**

الجامعة أظهرت أداءً قويًا في الهدف الثالث (الصحة الجيدة – 4.44) والهدف الأول (القضاء على الفقر – 3.90)، لكنها تحتاج إلى تحسين في التعليم الجيد والعمل اللائق.

5. **دلالة إحصائية إيجابية للأنشطة المعرفية**

جميع الفرضيات الفرعية والرئيسية أثبتت وجود علاقة إيجابية بين الاقتصاد المعرفي وأداء الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، مع معامل ارتباط متوسط (0.40) ومعامل تحديد جيد.($R^2 = 0.35$)

6. **جامعة الزاوية كنموذج قابل للتطوير**

الدراسة أظهرت أن الجامعة تمتلك إمكانيات واعدة لكنها غير مفعّلة بالكامل، مما يجعلها نموذجًا مهمًا لتطبيق سياسات التعليم العالي المستدامة في ليبيا.

ثانياً- التوصيات:

بناءً على ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى العديد من التوصيات أهمها:

1. تحسين مجالات البحث والتطوير، وضرورة تطوير برامج بحثية تشمل التدريب على أساليب البحث الحديثة وتوفير الدعم المالي للمشاريع البحثية. وتعزيز الاستشارات الفنية من خلال إنشاء وحدات استشارية متخصصة لتحسين فعالية الاستشارات الفنية والتدريب المقدمة.

2. تحديث برامج التعليم والتدريب، من خلال إجراء تقييم شامل للبرامج التعليمية والتدريبية لضمان توافقها مع احتياجات سوق العمل. وتحديث المناهج من خلال مراجعة وتحديث المناهج الدراسية لتشمل أحدث التطورات التكنولوجية والممارسات العملية.

3. تطوير البنية التحتية المعلوماتية، من خلال تحسين المكتبات الرقمية وتوسيع محتوى المكتبات الرقمية وتوفير موارد إضافية من الأبحاث والمقالات العلمية. وتحسين أنظمة إدارة التعلم من خلال تحديث أنظمة إدارة التعلم لتوفير تجربة تعليمية أكثر تفاعلية ودعماً للطلاب.

4. تعزيز البنية الأساسية للحاسوب، من خلال زيادة عدد أجهزة الحاسوب وتوفير أجهزة حاسوب متصلة بالإنترنت لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. وتوسيع البرامج المتخصصة من خلال ضمان توفر برامج حاسوبية تلبي احتياجات التخصصات المختلفة.

5. تعزيز الدعم الفني من خلال توفير الدعم الفني الكافي، وإنشاء قسم دعم فني متخصص لضمان حل المشاكل التقنية بشكل سريع وفعّال. وتقديم دورات تدريبية من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتحسين مهارات استخدام التكنولوجيا.

6. تعزيز التعاون والشراكات من خلال تفعيل الشراكات مع المؤسسات الدولية، والعمل على بناء شراكات مع مؤسسات أكاديمية وبحثية عالمية لتعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير. وتبادل الخبرات: تنظيم مؤتمرات وندوات لتبادل الخبرات والمعرفة بين الباحثين والطلاب.

7. متابعة وتقييم الأداء من خلال إنشاء نظام تقييم دوري، وتطوير نظام لتقييم الأداء الأكاديمي والإداري بشكل دوري لضمان التحسين المستمر. وجمع التغذية الراجعة من خلال إنشاء آلية لجمع التغذية الراجعة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتحديد نقاط القوة والضعف

ثالثاً- آفاق الدراسة:

بعد إتمام هذه الدراسة، يتضح أن الموضوع غني ومعقد، ويتطلب المزيد من البحث. فيما يلي بعض المواضيع المقترحة للتوسع فيها مستقبلًا:

1. تحليل تأثير الابتكار على الأداء الأكاديمي: ربط الهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية): دراسة كيف يمكن أن يسهم الابتكار في تحسين جودة التعليم وتعزيز البحث العلمي، مما يعزز القدرة التنافسية والاقتصاد المعرفي.

2. تقييم فعالية البرامج التعليمية: ربط الهدف الرابع (التعليم الجيد): إجراء دراسات لتقييم البرامج التعليمية الحالية والتأكد من تلبيتها لاحتياجات سوق العمل، مما يسهم في تحسين فرص العمل للطلاب.

3. استكشاف التوجهات العالمية في التعليم العالي: ربط الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف التاسع عشر (الشراكات من أجل الأهداف): تحليل تأثير الاتجاهات العالمية مثل التعلم عن بُعد على جودة التعليم وكيفية تعزيز الشراكات الدولية لتحقيق أهداف التعليم.

4. دراسة تأثير الشراكات الدولية: ربط الهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف): استكشاف كيف يمكن أن تعزز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية الدولية من جودة التعليم والبحث، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

5. تقييم استخدام التكنولوجيا في التعليم: ربط الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار): دراسة دور التكنولوجيا الحديثة في تحسين العملية التعليمية وزيادة فاعليتها، مما يساهم في تعزيز التعليم.

6. البنية التحتية وتطوير التعليم: ربط الهدف التاسع (الهياكل الأساسية): دراسة العلاقة بين تحسين البنية التحتية في الجامعة وأثرها على جودة التعليم وتجربة التعلم، مما يسهم في تحسين الأداء الأكاديمي.

7. تقييم أثر السياسات التعليمية: ربط الهدف الرابع (التعليم الجيد): دراسة تأثير السياسات التعليمية على جودة التعليم والبحث، وكيف يمكن تحسينها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8. البحث في التحديات التي تواجه التعليم العالي: ربط الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الرابع (التعليم الجيد): تحليل التحديات التي تواجه التعليم العالي في السياق المحلي وكيفية مواجهتها، بما يسهم في توفير فرص تعليمية أفضل وتحسين الظروف المعيشية

المراجـــع:

أولا: الكتب

1. أبو الفتوح، محمد سعد. (2022). اقتصاد المعرفة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا: دراسة قياسية عن الفترة .(2019–1990) المجلة الاقتصادية، العدد الثالث، يوليو.
2. أمعاشو، داني الكبير، وآخرون. (2017). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة . المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، يناير.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2021) .تقارير التنمية الإنسانية العربية .برنامج الأمم المتحدة.
4. الحجي، عبد الله .(2014) .اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية .دار الفكر الجامعي.
5. حمد، م. أ .(2017) .الاقتصاد المعرفي وتطبيقاته في التعليم والتنمية المستدامة .دار الكتاب الجامعي.
6. الخضري، م .(2004) .الاقتصاد المبني على المعرفة .دار المعرفة الجامعية.

الرسائل والدراسات الأكاديمية:

7. ساسي الطويري، ناصر وآخرون. (بدون تاريخ). تحليل العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا .مجلة الباحثون، العدد 12، جامعة الزاوية.
8. السويدي، سيف يوسف. (2022). المسؤولية الاجتماعية للجامعات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية بجامعة الزاوية. كتاب المحفل العلمي الدولي العاشر.
9. سويلم، مروة نبيل. (2012). هل يفتح اقتصاد المعرفة آفاقاً للتنمية المستدامة في مصر؟ ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات، جامعة القاهرة.
10. شليق، كريمة، وتليش، خالد. (2023). البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزاوية. مجلة البحوث العلمية، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية.
11. شليلي، الهام. (2021). واقع نشر منهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية: دراسة ميدأنية. رسالة جامعية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
12. الشمري، خالد .(2017) .تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير البحث العلمي .مكتبة الثقافة الحديثة.
13. الشمري، م. ع. (1429هـ) .دور اقتصاد المعرفة في تطوير التجارة الإلكترونية .دار الصدى.

14.شهيناز، صبيحي. (2012). اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالإمارات العربية المتحدة. ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث للعلوم والمعلومات، أكتوبر.

15.شيلي، إلهام. (2021). واقع نشر مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية. جامعة سكيكدة.

16.صالح، عدنان مناتي. (2019). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للتجربة العراقية .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 8.

17.صالح، ناصر. (2019). أثر اقتصاد المعرفة على التنمية المستدامة: دراسة حالة .مجلة البحوث الاقتصادية والتنموية، 12(3)، 45-62.

18.طعأن، صادق على. (بدون تاريخ). الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية. جامعة الكوفة.

19.الطويري، ناصر وآخرون. (2019). تحليل العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا. مجلة الباحثون، جامعة الزاوية.

20.عبد السلام، يوسف .(2018) .الاقتصاد المعرفي ومستقبل التنمية في الدول النامية .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

21.عفونة، أ. م .(2017) .التكنولوجيا واقتصاد المعرفة في الوطن العربي .المركز القومي للبحوث.

22.العنزي، على بن ضميان. (بدون تاريخ). مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة. ورقة بحثية، جامعة الملك سعود.

23.محفوظ اشطيبة، رجب محمد. (بدون تاريخ). دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا. كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية.

24.المخطاري، حري. (بدون تاريخ). الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجا) .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادية، 31.(2)

25.مصطفى، على .(2020) .البنية التحتية الرقمية ودورها في تعزيز التعليم الإلكتروني .دار الكتب العلمية.

26.المناصرة، أحمد .(2015) .التنمية المستدامة وأثرها في الاقتصاد الوطني .دار النهضة العربية.

27.منشى، ع. (2019). الاقتصاد القائم على المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة .المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، 7(1)، 22.41–

28.منصوري، أ. ع .(2005) .الاقتصاد الرقمي وأثره في التنمية .دار الجامعة الجديدة.

29.المهدي الناجم محمد، خالد. (1994). رأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي. رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.

30.ناصر الدين، م. س. (1428هـ) .اقتصاد المعرفة والتكامل المؤسسي دار اليازوري.

المراجع الاجنبية

31. .Goh, Keng Swee. (1981). Memoirs of Lee Kuan Yew. Times Books International.

32. .Koh, Tommy. (2015). Singapore: The Global City. Institute of Southeast Asian Studies.

33.. UNESCO. (2015). Education for Sustainable Development Goals: Learning Objectives. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

34.Alavi, M., & Leidner, D. E. (2001). Knowledge management and knowledge management systems: Conceptual foundations and research issues. MIS Quarterly, 25(1), 107–136. https://doi.org/10.2307/3250961

35.Castells, M. (2010). The rise of the network society (2nd ed.). Wiley-Blackwell.

36. *development in higher education: Current practices and future possibilities*. International Journal of Sustainability in Higher Education, 20(2), 223–241.

37.Drucker, P. F. (1993). Post-capitalist society. HarperBusiness.

38.Houghton, J. (2011). The economics of knowledge: A survey. Journal of Economic Surveys, 25(4), 744–755. https://doi.org/10.1111/j.1467-6419.2010.00634.x

39.Lee, Kuan Yew. (2000). From Third World to First: The Singapore Story, 1965-2000. HarperCollins.

40. Monash University. (2020). *Net Zero Initiative*. Retrieved from https://www.monash.edu/net-zero

41. Nonaka, I., & Takeuchi, H. (1995). The knowledge-creating company: How Japanese companies create the dynamics of innovation. Oxford University Press.

42. OECD. (2017). The OECD innovation strategy 2017: Innovation for a sustainable development. OECD Publishing.

43. OECD. (2020). The OECD Innovation Strategy: Getting a Head Start on Tomorrow. Organisation for Economic Co-operation and Development.

44. Tilbury, D. (2011). *Education for Sustainable Development: An Expert Review of Processes and Learning*. UNESCO.

45. UNESCO. (2022). *Education for Sustainable Development: A Roadmap*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

46. United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development. United Nations.

47. United Nations. (2019). World Economic Situation and Prospects 2019. United Nations.

48. United Nations. (2020). Industrial Policies for Economic Development: Singapore's Experience. UN Publications.

49. World Bank. (2016). World development report 2016: Digital dividends. World Bank Publications.

50. World Bank. (2021). Digital Economy for Development: Opportunities and Risks. World Bank Group.

51. World Bank. (2023). "Singapore Economic Development: A Case Study." World Bank Publications

52. World Bank. (2023). Singapore Economic Development: A Case Study. World Bank Publications.

53. World Economic Forum. (2022). The Global Competitiveness Report 2022. World Economic Forum .

الملاحــق

استمارة الاستبيان

السادة أعضاء هيئة التدريس المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقوم الباحثة بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "دور الجامعة في تعزيز الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزاوية". تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة القادة الأكاديميين لكفايات الاقتصاد المعرفي وكيفية تأثيرها على تحقيق الأهداف التنموية.

لتحقيق هذا الهدف، تم تطوير استبانة مكونة من ( ) فقرة موزعة على خمس مجالات: الشخصية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القياس والتقويم، القيادة والنمو المهني، والاتصال والتفاعل. وقد صممت الاستبانة وفقًا لتدرج خماسي: (مرتفعة جداً، مرتفعة، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً).

أشكر لكم حسن تعاونكم، وأتمنى أن تمنحوني جزءًا من وقتكم الثمين لملء فقرات الاستبانة بدقة وصدق وموضوعية. تعتمد النتائج على المعلومات المقدمة من قبلكم، مع العلم أنه سيتم التعامل مع البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

الباحثة

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

يرجى وضع إشارة (√) في المكان الذي يمثل إجابتك:

1. **الجنس:**
   - ذكر( )
   - أنثى( )
2. **العمـــر:**
   - أقل من 30 سنة
   - من 30 إلى 40 سنة
   - من 41 إلى 50 سنة
   - من 51 إلى 60 سنة
   - أكثر من 60 سنة
3. **الحالة الاجتماعية:**
   - متزوج
   - عازب
   - مطلق
   - أرمل
4. **الكلية:**
   - □كلية العلوم
   - □كلية الهندسة
   - □كلية الاقتصاد
   - □كلية التربية
   - □كلية الطب
   - □أخرى (يرجى التحديد)_____ :

5. **الدرجة الأكاديمية:**

- أستاذ( )
- أستاذ مشارك( )
- أستاذ مساعد( )
- محاضر( )
- محاضر مساعد( )

6. **عدد سنوات الخبرة:**

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات
- ☐ 10سنوات فأكثر

القسم الثاني: محاور وأسئلة الاستبيان

المحور الأول: البيانات الخاصة باقتصاد المعرفة

ر.ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: - البحث والتطوير						
1	يقدم مركز البحوث والاستشارات بجامعة الزاوية بحوثًا ودراسات علمية تخدم الاقتصاد المعرفي.					
2	يسهم المركز في تقديم استشارات فنية وتدريبية لتعزيز مهارات المجتمع					
3	ينسق المركز مع الجهات المعنية لتحقيق أهداف الجامعة في الابتكار.					
4	يعمل مركز الابتكار على تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية.					
5	يقدم المركز الدعم لرواد الأعمال لتقليل المخاطر وزيادة فرص النجاح					

ر.ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الثاني: - التعليم والتدريب						
1	ترتبط مخرجات البرامج التعليمية في الجامعة باحتياجات سوق العمل.					
2	تقدم الجامعة مناهج دراسية تواكب التطورات التكنولوجية					
3	توفر الجامعة دورات تدريبية في مجالات الاقتصاد المعرفي.					
4	تقدم الجامعة الدعم المالي للتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس .ة.					
5	تقوم الجامعة بتحديث بنيتها التحتية المعلوماتية بانتظام					

ر.ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الثالث: ـ البنية المعلوماتية |						
1	تمتلك الجامعة موقعًا إلكترونيًا لنشر الأبحاث والأنشطة العلمية					
2	توفر الجامعة إنترنت عالي السرعة لتسهيل الوصول إلى المعلومات.					
3	تستخدم الجامعة أنظمة إدارة تعلم متطورة لدعم العملية التعليمية					
4	توفر الجامعة مكتبات رقمية غنية بالكتب والمقالات العلمية.					
5	تقوم الجامعة بتحديث بنيتها التحتية المعلوماتية بانتظام					

ر.ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الرابع: ـ البنية الأساسية للحاسوب|						
1	يمتلك معظم أعضاء هيئة التدريس أجهزة حاسوب متصلة بالإنترنت					
2	تحتوي مختبرات الحاسوب على أجهزة عالية الجودة تلبي احتياجات الطلاب					
3	توفر الجامعة برامج حاسوبية متخصصة تناسب مختلف التخصصات					
4	تقدم الجامعة دعمًا فنيًا لحل المشكلات التقنية					
5	توفر الجامعة دورات تدريبية على استخدام البرمجيات الحديثة					

ر.ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
ثانيا: أهداف التنمية المستدامة						
1	**الهدف الأول: القضاء على الفقر** تقدم الجامعة برامج ومبادرات لتحسين ظروف المعيشة للطلاب والمجتمع					
2	**الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه** تناقش كليات الجامعة الأبحاث المتعلقة بالأمراض السارية وغير السارية لرفع الوعي في المجتمع					
3	**الهدف الرابع: التعليم الجيد** تلبي البرامج التعليمية في الجامعة احتياجات الطلاب وتوفر الموارد اللازمة					
4	**الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد** توفر الجامعة برامج تدريبية تجهز الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل					
5	**الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية** يتوفر مركز للابتكار يساعد الطلاب والمجتمع على تحويل الأفكار إلى مشروعات اقتصادية					
6	**الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف** تقوم الجامعة بشراكات مع مؤسسات أكاديمية دولية في مجالات البحث والتنمية					

انتهت جميع أسئلة الاستبيان، شكرًا لمشاركتك